

علم منطق دان بین الاساتذہ والطلاب مرغوب و مقبول و مختصر و مفید اولان
شمس الدین (احمد بن خنہ الفزاری) مرحومک فناری نام کتاب مستطابنک مشکلاوت
وغوامضنی اخوان دینہ حل ایدردہ جہ دہ زیددہ مذکور اولان کتابردن تحشیہ
وایضاح اولندی کذلک قول احمد نام حاشیہ مقبولہ نک دخی ظہر نک تقد اولان
کابلردن تحشیہ وایضاح اولنہ ذق مجرّد اخوان خالصدن برد عا آرز و سبیلہ
موقع انتشارہ وضع اولندی

اسامی کتب

برہا الدین قوالحمد قرہ خلیل شوقی محمد امین شرح مطالع نور الدین
سید شریف عماد الدین در الناجی تحفۃ الرشید سعد اللہ افندہ سید علی زادہ شیخ میر
عصمت اللہ محمد بردی محی الدین افندہ اسمعیل صبی قاسم ارضوی خطیب کانقری
سہام مختصر دسوی عبدالرحمن فرائد معنی الطلاب مجید الدین ترقی فاسیدی
عرب زادہ شروانی انعقاد مولانا زادہ تصدیقا حمدی افندہ شرح عقاید
وبعضا فی سائر الجوانب

معارف نظارت جلیلہ شی رخصتیلہ قوطاشی جادہ سیدہ (۳۶) نور مولیٰ قرملی
عبداللہ افندیہ مطبعہ سیدہ طبع اولمشدر و اخیر شورای دولت قاریلہ
امتیاز لی رخصتنامہ نومرو (۷۴) و تاریخ ملک (۲۴) شالنداشبومہ مخصوص ایلہ
مہمور اولیانلر ساختہ نظریلہ باقیلوب مقلد لہ نظام مخصوصہ توفیق
مسئول اولہ جقلردر

مضایود لازمہ علاوہ اولندرو
تصحیح کمال اعتنا الیہ لکینی و قعی طبع اولندرو



صاحب دالری قمری
بر کتاب فنا

دعای تمور

۱۴

وبالفهم والاعتناء بالبيان على وجه الصواب
والإحاطة بالمعنى يدل على وجه الصواب
والإحاطة بالمعنى يدل على وجه الصواب
والإحاطة بالمعنى يدل على وجه الصواب

قال الشاعر العلاء السموعي من وراء الجدار قال السموعي
الشاهد يعلم وجوده فظن بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ فقط
بل بما علم على ما قال مولانا داود في حاشية الشنسية وفيه
أنه إذا كان اللفظ لا يدل على ما في الحقيقة من أن اللفظ
يقيد بكونه مسموعاً من وراء الجدار أو أن اللفظ
إذا كان مثلهما كان وجوده معلوماً بما في الحقيقة من أن اللفظ
اللفظ إذا دل على ما في الحقيقة من أن اللفظ

اللفظ إذا دل على ما في الحقيقة من أن اللفظ
اللفظ إذا دل على ما في الحقيقة من أن اللفظ
اللفظ إذا دل على ما في الحقيقة من أن اللفظ
اللفظ إذا دل على ما في الحقيقة من أن اللفظ

ثالثاً من الدلالة
اللفظية والعقلية
في سائر اللفظية

واللفظية أن كانت بتوسط الوضع فوضعية وإلا فاللفظية
اللفظية أن كانت بتوسط الوضع فوضعية وإلا فاللفظية

السعال قطعية والافقية كدلالة اللفظ السموعي من وراء الجدار
السعال قطعية والافقية كدلالة اللفظ السموعي من وراء الجدار

على الدلالة والقصود بالنظر للنطق الدلالة اللفظية الوضعية على
على الدلالة والقصود بالنظر للنطق الدلالة اللفظية الوضعية على

ما لا يخفى وهو كونه اللفظ بحيث متى أطلق فيمن منه المعنى للعلم بالوضع
ما لا يخفى وهو كونه اللفظ بحيث متى أطلق فيمن منه المعنى للعلم بالوضع

وهي منقصة إلى اللابقية والنظم والالتزام كما قال (اللفظ الدال
وهي منقصة إلى اللابقية والنظم والالتزام كما قال (اللفظ الدال

بالوضع) لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع أو بالعقل
بالوضع) لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع أو بالعقل

(يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته إياه (وعلى جزئية)
(يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته إياه (وعلى جزئية)

أي على جزء ما وضع له (بالنظم) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له
أي على جزء ما وضع له (بالنظم) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له

اللفظية والعقلية
في سائر اللفظية

اللفظية والعقلية
في سائر اللفظية

اعلم بالوضع وشاملة لعان كثيرة شوق

قوله متى أطلق التيسور الإيجاب الكلي اعني كلمة متى تنبها
قوله متى أطلق التيسور الإيجاب الكلي اعني كلمة متى تنبها

فان قيل شرط افادة كمال ان لا يكون الموضوع عين ولا
فان قيل شرط افادة كمال ان لا يكون الموضوع عين ولا

لم يكف بقوله ما وضع له وزاد التمام مع ان ما وضع له
لم يكف بقوله ما وضع له وزاد التمام مع ان ما وضع له

قوله ما وضع له والوضع معنيان أحدهما جعل الشيء بآزله
قوله ما وضع له والوضع معنيان أحدهما جعل الشيء بآزله

وهو الانسان او الشخص =
والا لزم ان يكون العلم حدا اذ كذا شئ براديه تفصيل
ذاتيات الذات وهو ناطق لان كذا من اقسام المركب
والعلم من اقسام المفرد دلالة الاجزاء في حيوان ناطق
العلم الشخص انسان على الاجزاء المعنى المقصود ليست
بمرادة سبحانه
قوله لم يتغير حال العلمية يعني لا يراد به الا الذات المعين
سواء كان العلم بالحيوان الناطق ما يوجد في الحيوان
الناطق اي كالا انسان او لا يوجد كالجاء اي لاجواء
له كالحجر فان لم يتغير حال العلمية
انما تعبر للعدد تنبها على انه خالف القوم فيه بناء
على ان المفرد عندهم اربعة على ما يشعر به تقريرهم
فيل عليه ان الحجارة لا تدل على جسم معين بل تدل على
غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اوجب
عنيان المراد بالتعيين التعيين النوعي لا تعيين الشخص
براديه
فالحاصل ان المفرد علم والحاصل ان الاعداد المضافة
الى الملكات انما تعرف ملكاتها بفرقة موقوفة على
معرفة المركب فيجب تقديره فلم عكسه شرح
منه في حيوان الناطق لانه اذا كان
علما لا يراد به الا المعين =
نعت وهو الذي لا يكون في مفهومه نعتي شئ =

(كالا انسان) فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان او
يدل على جزء المعنى ايضا لكن لا يدل على جزء معناه كعبدا لله
علما اذ ليس شئ من العبودية ولا الوهيية جزءا للشخص
للعلم اودل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالته مراد
كل حيوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى الحيوان
والناطق لجزئين فلا انسان لجزء للشخص المعنى مراد
عند العلم اذ العلم شئ لا يراد به الا الذات المعين مع قطع
النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان العلم لو كان غير كمي
الناطق لم يتغير حال العلمية فالمفرد خمسة اقسام (واما
مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) اي الذي يكون القيود
الخمس محققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به
الدلالة على ذات من صدق عنه الرضى وبالحجارة على الاجسام
المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودي فيجب تقدير
تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكسه قلت لان المقصد
بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف ضمنى والتقسيم
تصديق اللفظ على ما هو

وهو الانسان او الشخص =
والا لزم ان يكون العلم حدا اذ كذا شئ براديه تفصيل
ذاتيات الذات وهو ناطق لان كذا من اقسام المركب
والعلم من اقسام المفرد دلالة الاجزاء في حيوان ناطق
العلم الشخص انسان على الاجزاء المعنى المقصود ليست
بمرادة سبحانه
قوله لم يتغير حال العلمية يعني لا يراد به الا الذات المعين
سواء كان العلم بالحيوان الناطق ما يوجد في الحيوان
الناطق اي كالا انسان او لا يوجد كالجاء اي لاجواء
له كالحجر فان لم يتغير حال العلمية
انما تعبر للعدد تنبها على انه خالف القوم فيه بناء
على ان المفرد عندهم اربعة على ما يشعر به تقريرهم
فيل عليه ان الحجارة لا تدل على جسم معين بل تدل على
غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اوجب
عنيان المراد بالتعيين التعيين النوعي لا تعيين الشخص
براديه
فالحاصل ان المفرد علم والحاصل ان الاعداد المضافة
الى الملكات انما تعرف ملكاتها بفرقة موقوفة على
معرفة المركب فيجب تقديره فلم عكسه شرح
منه في حيوان الناطق لانه اذا كان
علما لا يراد به الا المعين =
نعت وهو الذي لا يكون في مفهومه نعتي شئ =

منه مثلا لا يدل على
الحيوان ولم يقل على يده ورجله
لان جزء مفهوم الانسان لا يكون
فيه ورجله جزء ماصد عليه مفهوم الانسان
اذ العبد دل على العبودية والله تعالى على الوجود
معناه المقصود خلا العلمية وانما قال علما لان الانسان
علما كان مركبا ايضا كرامى الحجارة وهذا الحيوان المراد
اذ لم يكن علما كان مركبا بتفصيل العلم فلا منها صفة
واما عدم كون العبودية جزءا للشخص العلم فلا منها صفة
للاذات الشخصية وليس رخصة فيها بل خارجة عنها واما
عدم كون الالهية جزءا فظاهر لا نوجب الوجود لا يشترط
في الاجزاء كما ذكر في علم الحكمة محمد ادرى
قوله اذ ليس شئ من حيوان الناطق مثله دل على مفهومه
وهو جزء ما هيته لا انسانية ولكن دلالة الحيوان على
مفهوم ليس مقصودة حال العلمية كالحجر
وان دلجزة اللفظ هو الحيوان
والناطق على جزء
معناه

لان قوله وهو الذي لا يراد في قوة قولنا
لانه اما ان لا يراد فيكون ح قضية شرطية
منفصلة والمفصلة لا يفيد الا التقسيم
والتعريف يستفاد منه ضمنا شوقي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

من قولهم ان الانسان لا يكون في زمان واحد بل في زمانين...
والجواب ان ما هو المراد من قوله الانسان لا يكون في زمان واحد...
ان الانسان لا يكون في زمان واحد بل في زمانين...
من قولهم ان الانسان لا يكون في زمان واحد بل في زمانين...
والجواب ان ما هو المراد من قوله الانسان لا يكون في زمان واحد...
ان الانسان لا يكون في زمان واحد بل في زمانين...

قوله فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس آه يريد
ان تعريف مطلق الجنس بالكلية غير صحيح لان الكلي جنس
وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لكون المقيّد اخص
من المطلق ولا يجوز تعريف الا بغير اخص منه
والا يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً برهات
اذ شرط العرف ان يكون او نصح من العرف والخاص
اخفى بالنسبة الى العرف فلا يكون مفيداً

كذا في شرح الاشارات فلا يلتفت الى ما يقال انها محدودة كونها
اي الكلام = بيان لما

امور اعتبارية فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس لا يجوز تعريفه
المراد منه لفظ الكلي في التعريف

سواء اعتبار اتحاد الاعتبارين او اختلافهما فلا سلم

العام باحد خواصه قلت ان اريد به عدم الجواز عند اتحاد اعتباري

قوله قلت ان اريد به يعني ان اريد بعدم جواز التعريف
بالاخص عدم جوازه عند اتحاد اعتباري معرفة وخصوصية
بان يعتبر معرفته باعتبار خصوصية وخصوصية باعتبار
معرفته فسلم برهات

معرفة وخصوصية فسلم لكنه غير مفيد وان اريد مطلقاً فهو
اي الكلي

لعدم جواز التعريف بالاخص اي لا يلزم منه عدم
الجواز لوزان لا يعتبر اتحاد اعتبارين بل يعتبر
اختلافهما برهات

وذلك لان الكلي مفهوم معرفي وايهم من مطلق الجنس وباعتبار عا
باعتبار مفهومه وهو الذي لا يمنع نفس تصور آه

قوله فهو جنس الجنس اخص من مطلق الجنس فالامر ان جاز ان في شيء
والكلي باعتبار مفهومه اي باعتبار المقول الاول اعني الغير
المانع عن الشركة معقوا اعم من مطلق الجنس وباعتبار
عروض كونه جنساً الجنس اي مقولاً الثاني اعني مقولاً على
كثيرين مختلفين بل الحقيقة اخص منه فيكون معرفته باعتبار
عروض مفهومه الثاني وخصوصية باعتبار خصوصية
مفهومه العارض اي يكون باعتبار المقول الاول
معقوا اعم وباعتبار المقول الثاني اخص غير معرف
الا كون الكلي باعتبار مفهومه معقوا اعم من مطلق
برهات

واحد بالاعتبارين المتغيرين (واما مقول في جواب ما هو حسب
المراد من الكلي الثاني =

قوله فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس آه يريد
ان تعريف مطلق الجنس بالكلية غير صحيح لان الكلي جنس
وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لكون المقيّد اخص
من المطلق ولا يجوز تعريف الا بغير اخص منه
والا يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً برهات
اذ شرط العرف ان يكون او نصح من العرف والخاص
اخفى بالنسبة الى العرف فلا يكون مفيداً

الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد ومحمّد
اي يكون
جوابا عن السؤال عن فردين فان لا نحتاج الى القول ان اريد

قوله فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس آه يريد
ان تعريف مطلق الجنس بالكلية غير صحيح لان الكلي جنس
وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لكون المقيّد اخص
من المطلق ولا يجوز تعريف الا بغير اخص منه
والا يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً برهات
اذ شرط العرف ان يكون او نصح من العرف والخاص
اخفى بالنسبة الى العرف فلا يكون مفيداً

اي ممنوعة
عند مجاز
التعريف بالكل
مطلقاً ثابت
اي لفظ ان
بيكون
جواباً =
سط
اما صفة القول
او حال منه
او مقول مطلق
يجاز ان يقول
كائناً والاول
اولى فيكون
حسب
الموافق للقول
واما مقول
في جواب ما هو
كائن عواقبه
شركة
افراد المقول
في ذلك القول
خلاصة
بمعنى
الاعتبار

العرف المحدود والعرف الذي هو حد المحدود والعرف الذي هو حد
 يقول ان الامر الثالث هو عين العنق الثاني لان كل واحد منهما
 انه فهو حد المحدود والعرف الذي هو حد المحدود والعرف الذي هو حد
 عباد الله استلزام تصور العنق الثاني لان كل واحد منهما
 عباد الله استلزام تصور العنق الثاني لان كل واحد منهما
 عباد الله استلزام تصور العنق الثاني لان كل واحد منهما

لان الغيبة ممنوعة والوجود لو كان عينه من ان يكون
المضاف عين الضم واليه انه تعالى والظاهر ان يكون
معرفا للمعرف عينه من تعريف الشيء نفسه
وهو محال في عينه من تعريف الشيء نفسه
لان القائل لا الغيبة
قائل بعينه

الانفصال لمنع الخلو كذا المروى عن شمس الأئمة الاصفهاني
 قيل لا يجوز تعريف الم عرف لانه لو كان الم عرف معرف لزم
 التسلسل لا يحاب عنه بان معرف الم عرف عنه كوجود
 الوجود لان العينية ممنوعة بل يحاب اما بان التسلسل
 غير لازم لان معرف الم عرف من حيث هو غير محتاج الى
 معرف آخر اما لبدها اجزاء او لكونها معلومة فكما انه
 من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر كذلك لا يحتاج
 اليه من حيث هو معرف لكونه معلوما باعتبار عارض
 وهو صدق مطلق الم عرف المحدود عليه وقد عرف ان
 الخاص يقع معرفا باعتبار غير اعتبار خصوصيته واما
 بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا ينقطاع بانقطاع
 الاعتبار غير محال فعلم ان القول الشارح اما حاد وسم
 لانه ان كان مجرد الذاتيات فحد والا فسم فعرف
 (المحد) بانه (قول دال على) كنه (ماهية الشيء)
 وهو ان كان تعريفا بمجوع الذاتيات فحد قائم وان كان

١
سجة التعريف بالعين وجاعل لعدم صحة التعريف بالعين
دليل على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من قوة ذاته العينية
الحكم بصحة تعريف الشيء بنفسه حتى يكون ممكنا للحال
والثالث ان معرفة العرف اخص من مطلق العرف فلو كان
عينا لزم ان يكون الاخص عين الاسم برهان

٢
والا يلزم تعريف الشيء بنفسه وضافة الشيء الى نفسه

٣
اي من حيث ذاته مع قطع النظر عن الوصف اي عن كونه معرفا
فانه عارض عليه فلا يلف اليه ٣

٤
اي يظهر اجزاء معرفة العرف وهو النصور والاكثاف وغيرها

٥
اي يعلم الغير اما اذا ريد به العلمية بما اوحى والا الهام
فلا يراد ما ذكره المحشى قول احمد هذا الامر المعروف بال

٦
لما ذكر بقوله اما البهاة اجزاء اول كونها معلومة شدة

٧
قوله وقد عرفت اي جوابي يقول ان قولنا ما يستأنم تصور فهو
شيء لا يصلح تعريفا للعرف المطلق لانه اذا وقع معرفة اليبصر
معرفا للمعرف ومعرفة العرف اخص من مطلق العرف فيكون المقيد
اخضا من المطلق والتعريف لا يكون الا بالسواء والاخر
ولا بالا لعم وخبر الجواب ان يقال ان قولنا ما يستأنم تصور
تصور الشيء انما وقع تعريفا للعرف المطلق بحسب مفهومه
وذا من غير اعتبار شيء اخر معه ولا شك انه بهذا الاعتبار
ساو للعرف المطلق واركا باعتبار عارض كونه معرفا للعرف
اخص من مطلق العرف فله سواء ذاتية واخصوية
فالتعريف باعتبار المساوات الذاتية لا باعتبار الاختصاصية
لوصفية كما ان الكل بحسب مفهومه اعز من الجنس لشؤله
لتوع وغيره من الكليات وبحسب وصف كونه جنسا للجنس
اخص من تكون المقيد اخص من المطلق على امر فيجب للجنس

التفسير للحاوي
في تفسير آخر
للعرفان
أه لا لا كان

وَاللَّامُ عَوْضُ
عَنِ الْفُلِ الْكَبِيرِ
الْعَصْلَى مَعْفٍ
مَعْفٍ الْمَعْفُ
مَعْفٍ الْجَوْدُ
مَوْجُوعِينَ

الموجودين في أصل الجوابين الثاني

بالحسن الكافي
يكون قصوره

مطلقاً سواء كانت ذاتيات
أو مفردات

أفلا الشئ
هو الذي
وفيه القبر
أفلا الشئ
هو الذي
وفيه القبر

فول اویرک

١٥٠ اي كرم يقوله انما التعريف للحال
 مملووظ ان كان التعريف للحال
 ١٥١ اي كرم يقوله انما التعريف للحال
 مملووظ ان كان التعريف للحال

قالوا ان التسلسل لا يتحقق ولا
 في الامور الاعتبارية ولا في
 معناه ان التسلسل فيها موجود
 معناه ان التسلسل فيها موجود
 في الامور الاعتبارية ولا في
 معناه ان التسلسل فيها موجود
 في الامور الاعتبارية ولا في

الموضوع جميعا وجميع
كلية لا لا التباين على كثر من
في الوجبة والسالمية وهذا من على التباين وعلى التباين
الحصول بالقوة والفعل فلا يتوهم التناقض در الناحية

والاشارة كقولك ليس كل انسان كاتب والفرق بين الثلاثة الاول
بكات وبعض الانسان ليس بكتاب والسلب الجزئي بالانسان
دال على رفع السلب الجزئي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانسان
والاخرين دال على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانسان
والاخرين دال على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانسان

والاخرين دال على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانسان
والاخرين دال على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانسان
والاخرين دال على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانسان
والاخرين دال على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانسان

من امثالها (واما كلمة مسورة كقولنا كل انسان كاتب
ولا شيء) اولا واحد (من الانسان بكتاب واما جزئية
مسورة كقولنا بعض الانسان) او واحد من الانسان

(ليس بكتاب) وليس بعض الانسان بكتاب وليس كل
انسان بكتاب ومن هذا علم ان السور في الجملة لايجاب
الكلية كل ولايجاب الجزئي بعض واحد وللسلب الكلية
لا شيء ولا واحد وللسلب الجزئي ليس كل وليس بعض

وبعض ليس وليعلم في الشرطيات ايضا ان السور
لايجاب الكلية دائما وكلها ومتى ومما في معناها
ولايجاب الجزئي قد يكون وللسلب الكلية ليس البتة

وللسلب الجزئي قد لا يكون وليس دائما وليس كلما
وليس مهما والغرض من ذكر الاسوار التمثيل بما فيه الاستدلال
في الاستعمال لا الحصر فان قاطبة وكافية ولازم الاستغراق

نعم ان يكون سور لايجاب الكلية كالمشار اليه الشيخ
في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اي مخصوصة ومسورة
في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اي مخصوصة ومسورة

مادة السلب الكلية فيكون لفظ ليس كل دال على الرفع عن البعض
مطلقا بالانسان ولا يدل اصلا على ما صدق عليه هذا
الرفع من الرفع عن البعض مع الايجاب للبعض ومن الرفع
عن البعض مع الرفع عن البعض لا ثالث لثلاثة فبها اربعة انواع من الرفع
على الخاص باحد الدلالة لثلاثة فبها اربعة انواع من الرفع
رفع الايجاب بالكلية وهو المعنى المطابق للاستفاد من لفظ
ليس كل والرفع عن البعض المطلق وهو لدلول الانشائي
والرفع عن البعض مع الايجاب للبعض والرفع عن البعض
مع الرفع عن البعض لا ثالث لثلاثة فبها اربعة انواع من الرفع
قطعاً لا مطابقة ولا تضمناً ولا التزاماً فيكون الرفع
الاول ملزوما والرفع الثاني لازماً وكل واحد من الرفع
الثالث والرابع فرد من افراد لازم هذا هو تحقيق الكلام
في هذا المقام بهما الدين

كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة فانهار موجود
وقد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا سها
نحو قد يكون اذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق

قوله وللسلب الكلية ليس البتة محو البتة اما ان يكون
العدد زوجا او لا فردا يعني لا عتاد بين الزوجية
والافردية كيف والزوجية عين الافردية ونحو
ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
يعني لا ملازمة اصلا بين طلوع الشمس وجود
الليل بل بينهما عتاد كلي لا يجتمع طلوع الشمس مع
وجود الليل سعاده

قوله قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كالليل
موجودا يعني لا يكون في بعض الاوقات ملازمة
بين طلوع الشمس وجود الليل ونحو قد لا يكون
اما ان يكون العدد زوجا او لا فردا يعني لا يكون

ان يكون في السور
الموضوع جميعا وجميع
كلية لا لا التباين على كثر من
في الوجبة والسالمية وهذا من على التباين وعلى التباين
الحصول بالقوة والفعل فلا يتوهم التناقض در الناحية

في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اي مخصوصة ومسورة
في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اي مخصوصة ومسورة
في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اي مخصوصة ومسورة
في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اي مخصوصة ومسورة

في بعض الاوقات
عتاد بين الزوجية
والافردية
نحو قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجودا يعني لا يكون في بعض الاوقات ملازمة بين طلوع الشمس وجود الليل ونحو قد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا او لا فردا يعني لا يكون

ولم يخل في السالفة
 مثالا للنسبة على ان غلبت في
 السالفة رفع ابيها ولو رفع ابيها الهامة
 كان رفع عجاها هو السالفة السالفة
 فقد تقدم ان لفظ السالفة
 الحكم على الاموال في كل ما
 في الاموال في كل ما
 في الاموال في كل ما

لزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وانه محال برهان

طرد یعنی من جرئت جمع افراده و عکسا یعنی مرجئه منع اغیاره

قوله وكذا الحكم آه يعني ان الحكم في زمان غير معين بحيث يتشرويسرى في جميع الازمان على سبيل البديلة كقولك قد يكون اذا جاء زيد فاكرمه فانها قضية شرطية خريفة لان لفظ قد يكون يد على بعض غير معين من الزمان مع الحكم المطلق اى بدون التعرض للزمان اصلا كقولك ان جاء زيد اكرمه فانها قضيتان شرطيتان مهملتان لانه قد اهل فيها التعرض لكمية الزمان لان انتفاء التعرض لكمية الزمان اما انتفاء التعرض للتعرض اصلا كما في المثال الاول واما انتفاء التعرض لكمية الزمان مع التعرض للزمان البهم كما في المثال الثانى لان اذا ظرف الزمان دون ان برهان بينا على الانتفاء =

۷۰ ای حالی عن التعریف للزمان ای الحكم فی زمان غیر معین
مع الحكم المطلق مثلاً زمان =

والتصلة فسمان هذا هو المشهور والتحقيق ان التصلة
منقسمة اليها والى المطلقة اذا حكم فيها ان قيد بقيد
الزوم سميت لزومية وان قيد بقيد الاتفاق سميت
اتفاقية وان لم يقيد بشئ منهما سميت مطلقة ^{قوله}

بمعنى المقضى وهو علاقة أى الزوم وهو امتناع الانتكاح

كان النهار موجودا فالعالم مضئ فان المقدم معلوم
علة التالي وهي طلوع الشمس والمراد بالعلة ههنا
ما يتوقف عليه الشيء اعم من العلة النامة والتاقصة
فيشمل الشرط والجزاء كما هو مذهب الحكماء واعلم
ان ما ذكره هنا من العلاقات انما هو علاقات
التصلة اللزومية واما علاقات المنفصلة العنادية
فوه عليه

(تسمى ميملة) لا هـ ال سور فيها (كقولنا) في الحمية

(الإنسانُ ناطقٌ) وفي الشرطية إن جاء زيدٌ أو إذا جاء زيدٌ

فأكرمته والمهلة في قوة الجزئية لان الحكم على افراد الشي

في الجملة مع الحكم على بعض افراده يتلوا زمان طرفا وعكسا

وكذا الحكم في زمان منتشر مع الحكم المطلق يتلازمان

(والمصلة) قسمان لانها (امّا) ان يكون الحكم بالاتصال

فِيهَا مَبْنِيَّاتٌ عَلَى اقْتَصَاءٍ وَهِيَ سِتْنِي (زُرُومِيَّةٌ) وَذَلِكَ إِمَّا

ان يكون المقدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود) او بان يكون التالي علة للمقدم
فان طلوع الشمس عن الوجود: النهار

كعكته اوبان يكونا معلول^١ على واحدة نخوان كان النهار
فان كل واحد من وجود النهار واضاء العالم معلول لظهور الشمس

موجود افا العالم مضمیٰ و منہ النصایف بینہما اخوان کا

زيد ابا عمرو و كان عمر و ابنه (واما) ان لا يكون كذلك

بليكون حكم بالاتصال بمجره الاتفاق وستمى

(اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق)
التي في القضية

فانه حكم فيها بالاتصال بمجرد الاتفاق وبيننا طقبة
فلعدم اشتغالنا على الانفاق في نجد

[illegible]

فان تعلق الاول وناهيته الثاني فينبذ يكون انفكاك ناطقية
الاول عن ناهية الثاني متمعا من تلك الجهة خلاصة
لان وجود العلول مبنى على وجود العلة والعلة فيها دامة
فكيف لا يتبع انفكاك احدهما عن الاخر =
اي معنى عدم الاقتضاء عدم العلم الحاكم بالاقتضاء لاعد
في نفس الامر =
بمعنى قولهم من ان الدائمة اعم من الضرورية مع ان الدائمة يجب
ان تكون مساوية للضرورية لا اعم بناء على ان الدوام بثبوت
المحول للموضوع امر يحتاج الى علة دامة فيكون ثبوت المحول
للموضوع ضروريا لدوام علة فكيف يتحقق الدوام فيساوي
وتقرر المحل ان يقال ان المراد بكون الدائمة اعم من الضرورية
ان علة ثبوت المحول للموضوع في التقنين وان كانت متحققة
في نفس الامر لكنها في الدائمة ليست بمعلومة وعلى تقدير
ليست بالمحظوظة ومنظورة ومقصودة اليها في نظر الحاكم فلازم
بالضرورة لان علة الحكم بالضرورة هي العلم لعل ثبوت المحول
للموضوع وما لاحظتها عند الحكم وفي الضرورية معلومة وملا
لدى الحاكم عند الحكم وبحكم بها برهان الدين

الانسان وناهيته لاجار لانها خلقا كذلك لان بينهما اقتضاء وعلم
ان معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لاعد في نفس الامر
فلا يرد ما يقال من انها تاما دامة عليهما التامة فامتنع
انفكاك احدهما عن الاخر ولا نغني بالاقتضاء لذلك وهذا
ينحل ما اورثا على ان الدائمة اعم من الضرورية (والمنفصلة)
ثلاثة اقسام حقيقية وما نفع الجمع فقط وما نفع الخلوف فقط
لان العناد (اما) في الصديق والكذب معا يسمى (حقيقية)
كقولنا العدد انا زوج واما فرد فانها لا يصدقان ولا يكذب
معا (وهي ما نفع الجمع والخلوف معا) وهي موجبة وسالبة

ناطقة الاول وناهيته الثاني فينبذ يكون انفكاك ناطقية
الاول عن ناهية الثاني متمعا من تلك الجهة خلاصة
لان وجود العلول مبنى على وجود العلة والعلة فيها دامة
فكيف لا يتبع انفكاك احدهما عن الاخر =
اي معنى عدم الاقتضاء عدم العلم الحاكم بالاقتضاء لاعد
في نفس الامر =
بمعنى قولهم من ان الدائمة اعم من الضرورية مع ان الدائمة يجب
ان تكون مساوية للضرورية لا اعم بناء على ان الدوام بثبوت
المحول للموضوع امر يحتاج الى علة دامة فيكون ثبوت المحول
للموضوع ضروريا لدوام علة فكيف يتحقق الدوام فيساوي
وتقرر المحل ان يقال ان المراد بكون الدائمة اعم من الضرورية
ان علة ثبوت المحول للموضوع في التقنين وان كانت متحققة
في نفس الامر لكنها في الدائمة ليست بمعلومة وعلى تقدير
ليست بالمحظوظة ومنظورة ومقصودة اليها في نظر الحاكم فلازم
بالضرورة لان علة الحكم بالضرورة هي العلم لعل ثبوت المحول
للموضوع وما لاحظتها عند الحكم وفي الضرورية معلومة وملا
لدى الحاكم عند الحكم وبحكم بها برهان الدين

بمعنى قولهم من ان الدائمة اعم من الضرورية مع ان الدائمة يجب
ان تكون مساوية للضرورية لا اعم بناء على ان الدوام بثبوت
المحول للموضوع امر يحتاج الى علة دامة فيكون ثبوت المحول
للموضوع ضروريا لدوام علة فكيف يتحقق الدوام فيساوي
وتقرر المحل ان يقال ان المراد بكون الدائمة اعم من الضرورية
ان علة ثبوت المحول للموضوع في التقنين وان كانت متحققة
في نفس الامر لكنها في الدائمة ليست بمعلومة وعلى تقدير
ليست بالمحظوظة ومنظورة ومقصودة اليها في نظر الحاكم فلازم
بالضرورة لان علة الحكم بالضرورة هي العلم لعل ثبوت المحول
للموضوع وما لاحظتها عند الحكم وفي الضرورية معلومة وملا
لدى الحاكم عند الحكم وبحكم بها برهان الدين

بلى في الاصل كقولك لا شيء من الجبر ليس باصل ولا يصدق نقضه
 من الجبر باصل اي ثبوت الموضوع لا يتحقق
 على الادعاء الجبر وهذا محال
 لا ان السالبة الكلية تناقض مع الموجبة الجزئية والتفصيل لا يجتمع
 بلى في الاصل كقولك لا شيء من الجبر باصل ولا يصدق نقضه
 من الجبر باصل اي ثبوت الموضوع لا يتحقق
 على الادعاء الجبر وهذا محال
 لا ان السالبة الكلية تناقض مع الموجبة الجزئية والتفصيل لا يجتمع

اعلم ان لاثبات العكس تلك طرق الاول العكس
 وهو ان يعكس نقض العكس ليحصل ما يناق في الاصل
 والثاني هدف وهو ان يضم نقض العكس الى الاصل
 لينتج محالا والشارح اشار الى هذا من الطرفين لظهورها
 ولما الافتراض وهو الطريق الثالث فقد ترك لحفاء
 وكثر مقدماته
 برهان

صدق سلب الموضوع عن كل افراد المحمول اذ لو ثبت الموضوع لشيء
 في عكسه اي من العكس لقولنا لا شيء من الجبر باصل اي عكسه
 من افراد المحمول حصل الملاقات بين الموضوع والمحمول في ذلك
 الفرد وقد مر ان الملاقات تصحح الموجبة الجزئية من الطرفين
 وصدق الموجبة الجزئية من الطرفين ينافي السالبة الكلية
 من احدهما (فانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجبه صدق لا شيء
 من الجبر باصل) ولا يصدق الجبر باصل في بعض الانسان
 هذا خلف او تضمنها صغرى الى قولنا لا شيء من الانسان بحجبه
 حتى ينتج بعض الجبر ليس بحجبه هذا خلف (والسالبة الجزئية
 لا عكس لها لزوما) اذ لو كان لها عكس لزوما لصدق العكس
 في كل موضع صدق الاصل فيه وليس كذلك (لانه يصدق بعض
 الحيوان ليس باصل ولا يصدق عكسه) اي بعض الانسان
 ليس بحيوان وانما قال الزوما لجواز صدق عكسها حيانا
 بخصوص المادة نحو صدق بعض الجبر ليس باصل وبعض
 الانسان بحجبه واعلم انه انما لم يذكر عكس النقض مع انه من
 جملة احكام القضايا لعدم استعمالها في العلوم والانتاجات

قوله لا عكس لها لزوما فيه ان عكس القضية يعتبر كونها
 عكسا لازما للقضية كما عرفت فيما سبق فتد لزوما
 مستدرك بل لا بد ان يقال والسالبة الجزئية لا عكس
 لها اذ القضية الحاصلة من تبدلها ليست بلازمتها
 لانها وان صدق في بعض المواد لكان لا يصدق في بعض
 الآخر فلا يكون عكسها

مفعول مطلق لقوله لا عكس اي لا عكسها لزوما او
 تمييز ويحوز ان يكون حالا بمعنى لازما

وهو سلب الاخصر من بعض الاعم

اي في بعض الاوقات عند كون الموضوع والمحمول فيهما متباينين
 فهذا العكس صادق لكن بخصوص المادة وقواعد كلية
 فالاولى ترك قوله لزوما تأمل

قوله لم يذكر المص عكس النقض اه هذا الاعتدال انما يحتاج
 اليه اذا كان المص في صيدناستيفه قواعد الفن كما مر
 مع انه لم يذكر من التناقض والعكس المستوكشيكا
 الاتناقض الحليات وعكسها لانه لا يذكر الا ما يجب

لقد نقضت في
 اي في نقض العكس
 في نقض العكس
 في نقض العكس
 في نقض العكس

الشكل الرابع على ما سبق
 في نقض العكس
 في نقض العكس
 في نقض العكس
 في نقض العكس

فان كل انسان حيوان كان عكسه كل الحيوان ليس باصل
 وقال الثاني في الاول مع مخالفة الاول بين هذه القضية
 في الثاني والثالث في الاول مع مخالفة الاول بين هذه القضية
 في الثاني والثالث في الاول مع مخالفة الاول بين هذه القضية
 في الثاني والثالث في الاول مع مخالفة الاول بين هذه القضية

فان هذا البطلان لا يوجب بيان الاشكال
 في نقض العكس
 في نقض العكس
 في نقض العكس
 في نقض العكس

[illegible]

كما سيأتي من أن الإنتاج بواسطة عكس نقيض القضية
في بحث القياس ^{منه} لا يسمي قياساً بخلاف الإنتاج بالعكس المستوي لرعاية
أي موضوعاتها ومجولاتها في العكس المستوي ^{أي في المبدأ من عكس النقيض}
حدود القضية فيه فإن قلت إن كان كذلك فلم ذكره
في المطولات ^{أي في عكس المستوي إذا} وطولوا الحكمه تطويلاً يكاد يمتنع عن الإجابة
من الكتب المنطقية ^{أي أحكام عكس النقيض} والضبط قلت لأن له فائدة في بيان صدق القضية بواسطة
الصدق ^{أي لذكر عكس النقيض في المطولات} صدق عكس نقيضها كذا قالوا مع أن الشيخ كثيراً ما يستخرج
لأن صدق الأصل يترجم لصدق العكس وفيه ^{أي من الاتباع} بعكس النقيض في كتبه الحكمية كما لا يخفى على متبعيه وبشيء
في بيان باب ^{أي الألفية} (الباب الرابع) في مقاصد التصديقات وهو باب القياس
صفحة الباب ^{أي الباب الرابع في القياس} في تعريفه وتقسيمه (القياس هو قول) جنس (مؤلف
للقياس اللفظي والعقولية المركب ^{أي من قضيتين}) يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستقلة
ولم يقل من بعد ما عرّف من لزوم الدور سهم ^{أي بإدراكه} لعكسها مثلاً والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة صحة
في تعريف القياس ^{مفعول له من ما فوق الواحد} تأليف القياس من المقدماتين (متى سكت) صفة اقوال
تدعيها انتفاء ^{أي يكون} إشارة إلى أن كونها بسيطة في نفس الأمر ليس بشرط لتسميتها
بمؤلف القياس ^{أي في تعريف القياس} قياساً فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات أيضاً
أي قول الحق وهو لزوم ^{أي كقولنا لأن نجر ولا يجوز ما دناك والسنك} (الزوم) يخرج الاستقراء الغرض التام والقياس فانها وان سئل
المراد من اللزوم أن العلم من البين وغيره ليدخل فيه القياس كقوله تعالى ^{أي في تعريف القياس}

مثلاً نقول قولنا كل انسان حيوان صادق لصديق نقبض
عكسه وهو كل باليس حيوانا ليس انسانا لان ثبوت نقبض
الاخص لكل نقبض الاعم يستلزم ثبوت عين الاعم لكل عين
الاخص شقوى

والباب عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدال على المعاني المخصوصة
مزجيت انها دال على كليها كما هو المختار =

ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا واحكامها
شرع في بيان مقاصد التصديقات شقوى

قوله القياس اي ما يجب استحضاره القياس وهو لغة تقدير
شيء على مثال آخر واضطلاحا هو قول المؤلف انه من تلك
قوله جنس اي القياس المعقول او الملفوظ والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية ما علم ان القياس قسمان معقول
وملفوظ اما القياس المعقول فهو الذي يتركب من القضايا
المعقولة واما القياس الملفوظ فهو الذي يتركب من القضايا
الملفوظة تجزى الى اثنين فكل اثن حيوان كل كلب فيه
كفكس نقبض لازم ان ليس بان
كاستلزام كل انسان حيوان قولنا بعض حيوان انسان
فانه لا يسمى قياسا برهان
وقائدة هذا القيدان قول المصنف ما بعد متى سلمت له
لا يخرج القضية البسيطة لانه لم عنها لذاتها قول آخر
وهو العكس حاشية بزواكات الاقوال عشرة كلها
بحيث تسلمت لم لذاتها قول آخر
وكذا عكس نقبضها فانه لا يسمى قياسا وان لم منه قول آخر
لذاته لان القول الواحد لا يسمى قياسا - ينبغي ان
قوله احمد

لا انها جمع والتعريف وكل جمع في التعريف يراد به ما فوق الواحد
فالا قول يراد بها ما فوق الواحد لئلا والقياس المؤلف من

فوالله لا شيء مما اشار اليه
 من افراد كما اشار اليه
 بقوله ضرورة
 كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه وكل من قواين
 من افراد كما اشار اليه
 بقوله ضرورة
 كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه وكل من قواين
 من افراد كما اشار اليه
 بقوله ضرورة
 كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه وكل من قواين

[illegible]

فهو الشكل الرابع وأن قلت إذا كان الحد الأوسط موضوعاً
صغرى ومحمولاً والكبرى الشكل الرابع يكون أحد المكررين واقعاً
في القياس والآخر في آخره فيكون طرفا المطالبين واقعين
المكررين حال كونهما مقرونين فينتهي أن يكون اندراج
شكل الرابع اوضح الانتاج لان المق من تركيبة القياس
ابقاع المقارنة بين طرفي المطالبين والمقارنة في الشكل
مع حاصله دون الاشكال الباقية فما وجه حكمهم عليه
بعيد عن الطبع قلت وجهه ان المقارنة تشبه الصادقة
بما لما وقع في الشكل الرابع موضوع المطمحول
صغرى ومحموله موضوعاً في الكبرى يحتاج تركيبة النتيجة
ان يجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً بخلاف
شكل الباقية

ثم الشكل الثالث في وجه الكهر على الثاني لان الحد
وسط موضوعا فيها والموضوع مقدم على المحل
والكبرى في العبرة
قتل ولا شيء من الحجر يحياون تنبها على ان العبرة في هذا
انما هو في صورة القياس بخلاف الابواب الالائية
الصناعات الخمس فانها ابواب القياس ايضا لكنها
سبب المادة شوق

اشرف مقدمته فكانت له اشرفية بهذا الاعتبار فقدم
هنا الاشكال الباقية اى الثلثة الاخيرة فكان ثانيا
قولا احمد
ووضع اشرف من المحمول لانه الذى لا جله يطلب
قولا احمد
المشتمل على الاشرف اشرف من الانحس
قولا احمد
اذ لا شركة له اصلا مع الاول لمخافة اياه فى كلنا مقدمة
من بعيد اعز الطبع مما احتج اسقطه بعضهم عن درجة
اعتبار فاخر عن الجميع فجعل رابعا اذ لا خامسا فخصنا
قولا احمد

المعلمين وفيتامين
هناك وسلب
وجودي كسبين الكلية والعلوم والحقبة من الحقبة السالبة
في من العلم ونفع في هذا القرن والسالبة الكلية باعتبار الكلية
لا تضبط اشرفها على الشر في السالبة الكلية باعتبار الكلية
امرا لا تضبط لا على الحسن والسالبة الكلية باعتبار الكلية
الخصومات لا على الحسن والسالبة الكلية باعتبار الكلية
لا تضبط لا على الحسن والسالبة الكلية باعتبار الكلية

وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول) لانه بديهي الانتاج وارد
 في صغرى ان يكون ^{اي هو} في قولنا ان كل انسان حيوان ناطق انسان
 على نظم الطبيعة فان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى الواسط
 الذي يقتضي حكم المطلوب (وان كان بالعكس) اي هو
 في الصغرى ومجولاً في الكبرى (فهو) الشكل الرابع) كقولنا
 كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فعض الحيوان ناطق (وان
 كان موضوعاً فيهما فهو) الشكل الثالث) كقولنا كل انسان
 حيوان وكل ناطق انسان فعض الحيوان ناطق

حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (أو محمول) فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الفرس حيوان فلا شيء من الإنسان فرس وإنما كان هذا ثانياً وما قبله ثالثاً لأن هذا اشارة إلى قول في الشرح مقدمة أي ما قبل الثاني والثالثا لأن

وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب وذلك ليشارة إلى الشكل الثالث =

في آخر مقدمته وهي الكبرى بخلاف الرابع اذا لم يشرك له
أي ادنى في تلك المذكورة ^{الاشكال على محمول المطلوب الذي أحسن من الموضوع}
اصلا مع الشكل الاول (فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة
على أي في اشراف المقدس ^{في أحسنها} أي على المذكورات التي سبق لها
في النطق) والفرق بينهما بحسب الماهية والشرعية فذكر بحسب
أي ^{أي بين كل شكلين من الاشكال الاربعة} أي من الاربعة
الاتجاه أن الاول يخرج المطالبات الاربعة الكليتين الموجبة والسالبة
بأنها لا يخرج ^{أي بالفرق بين الاول} أي بالفرق بين الاول ^{والثاني} أي بالفرق بين الاول والثاني ^{أي بالمعروف الرابع}

من جهة واحدة وشركا
بجانب الآخر
فقد علم من التأليف في المقامين فلاشئ من المؤلف تقديم فلاشئ
والفرق بينهما اما الفرق بجسم الشرف فقد علم من التأليف في المقامين فلاشئ من المؤلف تقديم فلاشئ

وهو الذي يفتقر بقول الاله نحو العالم حادث لانه متغير والمقادير
بالرقية والظهورات الالهية
وهذه المقدمة معيارها على اختلافها فيكون بالاربع
من اشخاص لا يصوروا اقدم على الكذب وكلما يكون مثله
فان هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى فترى ان كلامه صحيح
وكل من ادعى النبوة واعلم الحق بنى حق محمد عليه السلام
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة
علاصين مثل خمسة
واشترى العلم بالاشيئة
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة

حصول اليقين (كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ادعى النبوة واظهر
المعجزة على يد) فانه كملنا بالبلد النائية والام الماضية (وقضاي
قياساتها معكم) كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضره في الذهن
وهو لا نقسب بمساويين) فان الذهب يترتب في الحال ان الاربعة منقسمة
بمساويين وكل ما كان كذلك فانه زوج فالاربعة زوج والثامن مضاعف
لخمس (الجدل وهو قياس) جنس (مؤلف من مقدمات
مشهورة) فصل ويختلف باختلاف الارزاق والامكنة والاقران
وغيرها (والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معنوية)
كتبني عليه السلام اولي (او منطوية) معنوية فيها اعتقاد ارجح نحو كل

لحصول الحكم ان تصور الطرفين لا ينفك عنه تصور الوسط
وهو لا ينفك عنه ترتيب القياس فهنا امور ثلثة
متعاقبة فتى تصور الطرفا حصل بسهولة قياس مرتب
منتج لها فهي قضية قياسها معها كما عرفت لا ينفك
ان معنى الزوج اما هو المنقسم بمساويين فالوسط
عين الطرف لا ناقول لان سلم ذلك لجواز ان يكون
تفسير الزوج بالمنقسم بالمساويين تفسير باللازم
ومادة الالف والنون بفتح الهرة لانه خبراى فهو ان
الجدل في اللغة القوة والمشهور انه في اللغة بمعنى المجادلة
وفي الاصطلاح وهو قياسه =
كقولنا هذا الفعل حسن لانه عدل وكل عدل حسن
فهذا الفعل حسن وكقولنا هذا الفعل قبيح لانه ظلم
وكل ظلم قبيح فهذا الفعل قبيح وكقولنا هذا الفعل
محمود لامراعات الضعفاء وكل امراعات الضعفاء محمود
فهذا الفعل محمود حمدى
وهو قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا بخلاف الاولية فانها
صادقة البتة فلا جدل
كلاختلاف الالسن فتكون شهرتها في لسان العرب دون
غيره مثلا شرح
والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما يتقدم من امور
المعاد والمعاش والترهيب عما يضرهم كما يفعل الوعاظ
ويصرون بالجرم كقولهم المؤمن لئلا يصلي ويصوم
وكل من يصلي ويصوم بعد من النار وكقولهم المؤمن
الشارب لئلا يعاصي وكل عاصي معذب في النار شوقى

وهو الذي يفتقر بقول الاله نحو العالم حادث لانه متغير والمقادير
بالرقية والظهورات الالهية
وهذه المقدمة معيارها على اختلافها فيكون بالاربع
من اشخاص لا يصوروا اقدم على الكذب وكلما يكون مثله
فان هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى فترى ان كلامه صحيح
وكل من ادعى النبوة واعلم الحق بنى حق محمد عليه السلام
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة
علاصين مثل خمسة
واشترى العلم بالاشيئة
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة

وهو الذي يفتقر بقول الاله نحو العالم حادث لانه متغير والمقادير
بالرقية والظهورات الالهية
وهذه المقدمة معيارها على اختلافها فيكون بالاربع
من اشخاص لا يصوروا اقدم على الكذب وكلما يكون مثله
فان هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى فترى ان كلامه صحيح
وكل من ادعى النبوة واعلم الحق بنى حق محمد عليه السلام
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة
علاصين مثل خمسة
واشترى العلم بالاشيئة
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة

وهو الذي يفتقر بقول الاله نحو العالم حادث لانه متغير والمقادير
بالرقية والظهورات الالهية
وهذه المقدمة معيارها على اختلافها فيكون بالاربع
من اشخاص لا يصوروا اقدم على الكذب وكلما يكون مثله
فان هذا الحكم اذا سمع مرة بعد اخرى فترى ان كلامه صحيح
وكل من ادعى النبوة واعلم الحق بنى حق محمد عليه السلام
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة
علاصين مثل خمسة
واشترى العلم بالاشيئة
ولا يشك في ذلك بل العيا بطنة

ارشد علمی محمدان
نظم : این نام علیه شمع برادر عزیزم

[illegible]

اے علیؑ

مجلس آیت الله العظمیٰ بروجردی
روز پنجشنبه ۱۳۰۲

۱۔ دن
الحمد للہ
افسوس ہی زاد
ی

اشیو قول احمد نام کتاب مستطابنک مشکوٰت و غوامضی حل ایدر درجه زبرده مذکور الاسامی کتابگردن
تحشید و ایضاح اولندرق موقع انتشاره وضع اولندقی

اسامی کتب

یوسف افندک عمادالدین قرطخلیل شرح مطالع عبدالرحمن عبدالرحیم تحفه عوامل قره موسی عرب زاده دوه لو
مولانا نورالدین سید شریف حواجه زاده بریدی محمد امین محمودا: مصباح داود افندک حواجه ابوالقاسم
حسن افندی رحیمی افندی علی المرتضی شیخ زاده ترجمان سید عثمان محیی الدین قطب الدین شوق
حسن جلی سلیمان قره باغی صدرالدین قریبی حسکانی اسماعیل صبی فیض الله افندک احمد حمید
قاسم رضوی کتفی ابراهیم افندک ابن حلکان برهان لکنبوی درالناهی یوسف حسنی فتح الله افندک
شرح عقائد مختصر معانی مودیکر خواش لریندخی وارذیر

فان الوصل الى التصور لا يتصور
توقف على هذه الاحوال بلا واسطة
فان الوصل الى التصور لا يتصور
توقف على هذه الاحوال بلا واسطة
فان الوصل الى التصور لا يتصور
توقف على هذه الاحوال بلا واسطة

في الايصال الى المجهولات وتلك الاحوال هي الايصال الى
في الحدود والرسوم والاقضية وما يتوقف عليه الايصال
ككون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجنساً وفضلاً
بالنسبة الى مطلق التعريف - بالنظر الى المطلق - بالنظر الى الرسم - بالنظر الى
وخاصة فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه
الاحوال بلا واسطة وككون التصديقات قضية وعكس
قضية ونقيض قضية وحملية وشرطية الى غير ذلك
فموضوع المنطق مفيد بجهة الايصال لانفس الايصال
بل الايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض ذاتية
له فيبحث عنهما في هذا العلم فان قيل ليس في المنطق
مسئلة محمولها الايصال او ما يتوقف عليه الايصال
قيل اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد او رسم
كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري بلا واسطة
وقس على هذا قوله التي لا تجاذي بها امر في الخارج
اي على المعلوم التصوري وما يتوقف عليه
اي لا يوصف بها شئ حال وجوده في الخارج بل هي
من العوارض الذهنية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية

[illegible]

والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام

بقوله من حيث تنطق أي تشمل تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى اشتمال
لكل على جزئية أي تجري على المعقولات الثانية احكام كلية بحيث تنطبق تلك
الاحكام وينادي المعقولات الاولى التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية
حتى ان اريد ان يعلم حال كل من تلك الطبائع يرجع في ذلك الى احكام
تلك المعقولات الثانية ويعرف منها مثلاً اذا اردنا ان نعلم ان الحيوان
الناطق يوصل الى الكية يرجع الى ان الحد الثاني يوصل الى الكية واذا اردنا
ان نعلم ان الحيوان ما يتوقف عليه الايضاً يرجع الى ان الجنس ما يتوقف عليه
الايضاً واذا علم ان المعقولات الاولى هي طبائع المفاهيم المتصورة
من حيث هي وما هي من المعقولات الاولى لا يوجب الحاجة الى طبائع الكلية والجزئية

هكذا الحيوان ما يتوقف عليه الايضاً لانه جنس وكل جنس ما يتوقف عليه الايضاً فالحیوان ما يتوقف عليه الايضاً
أي من جانب التصديق مثلاً اذا اردنا ان نعلم ان العالم متغير وكل متغير حاد موصول الى العالم بان العالم حاد رجع
الى ان الشكل الاول موصول اليه واذا اردنا ان نعلم ان كل متغير حاد يتوقف عليه الايضاً رجع الى ان القضية الكلية ما يتوقف عليه الايضاً
وإنما قيد بالكلية احترازاً عن المفاهيم التي هي المعقولات اذ هي متصورة من عارضة
قوله من حيث هي أي قولنا نأقيد الطبائع الكلية المذكورة لان هذه المعلومات لا من حيث مفهوماته لا يكون للعلوم
للاول طبائعها فيما يتوهم ان كئيبة قيد التصور لا يخلو عن لكدرت
لان حيث انها تعرض لها عرض او تعرض هي لمعرض =
عني ما يعرف بالذاتي مثله هو الحيوان فان الحيوان معقول اول واذاتية معقول ثان وما يعرفه العرضية كذلك =
قوله كالكية وهو فرض إمكان صدق على كثيرين كما ان التجربة عدم ذلك في خليل

فان مفهوم الحيوان في العقل وان كان للحيوان من المعقولات الثانية الحاد حوايد احوالها

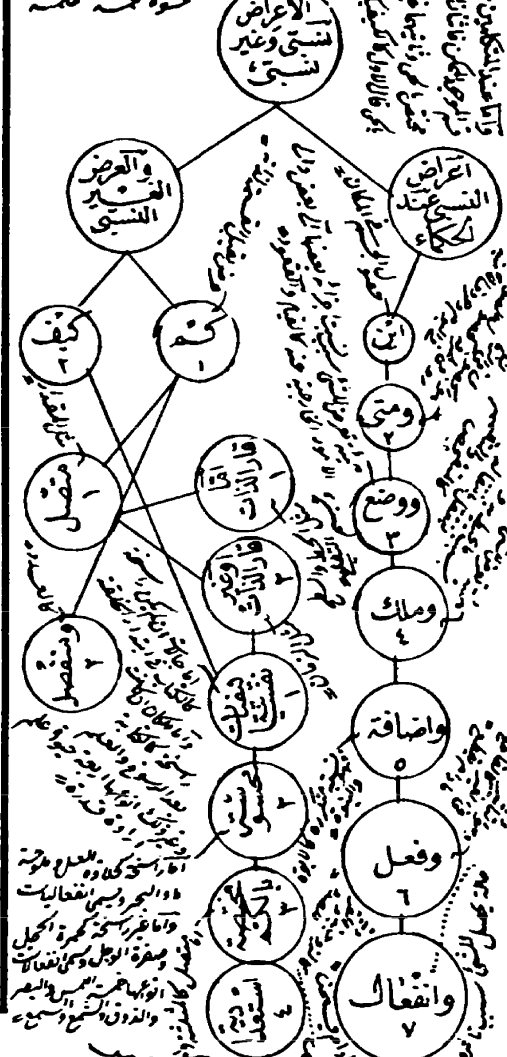
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام

والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام

ان يكون من باب التخييل فاعلم
 اي وان لم يكن المراد منها اللغوي
 الاصطلاحي كان
 فانه كالاضافات كالادوية والنوع
 متوافقة لا يمكن ان
 يتعقلا بدونه

تفعل ذات يعرض علمه الا بوجه =
واذا لم يقل تفعلها لا عند المتكلمين يكون من المعقولات اثنتان

كما هو مذهب الحكماء حيث قالوا الاضافات من الاعراض
والاعراض موجودة في الخارج والمكملون فلا يقولون بوجود
الخارج ويقولون انها امور اعتبارية غير موجودة في الخارج
بالفنية كالارادة والقدرية والعلل والغرض الثاني

[illegible]

مطابق بقہ کا لاضافات اذا قبل تحقیقہا فی الخارج کذا فی حوا

شرح التجريد واذا عرفت هذا فقول قوله لا يحاذى بها

امر في الخارج قيد للمعقولات الثانية مراد بها معناها اللغوية

أي الأمور المتعلقة في المرتبة الثانية لا معناها الاصطلاحية المعبرة
 فاعل المعبر = أي قول الشاعر وهو حقيقة
 اصطلاحي صحة لشي

فيه القيد المذكور والالتزام قوله التي لا يجاد بها امر في الخارج مستند كما
على ذلك ان المراد في المعقولات الثانية

مستغنى عنه فيكون المجموع عن القيد والمقيد هو العنصر المستغنى عنه

للمعقولات الثانية ولا يجوز أن يحمل المعقولات الثانية على المعنى

الاصطلاحى ويجعل جملة الصلة والوصول صفة كاشفة
من حقيقة الذات الثانية = لا تارة بان الدين =

عن حقيقته كما توهم بعضهم لأنه ينقض بالمدوم العقل
أي التعريف فيه نظر لأن منه امتناع

[illegible]

[illegible]

على تقدير التقيد بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتقاص ههنا اذ يصح على
 دلالة الشمس على الضوء تضمنها والزامها انها دالة للفظ على تمام ما وضع
 بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فينتقص حد المطابقة بالتضمن والا لزام
 يصح على الدلالة على الضوء مطابقة والزامها انها دالة للفظ على جزء
 ما وضع له بتوسط لتمام ما وضع له فينتقص حد التضمن بالمطابقة
 والالزام وكذلك يصح على دلالة الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
 انها دالة للفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
 فينتقص حد الالزام بالمطابقة والتضمن فان قيل يمكن ان يقدر التقيد كذا
 اللفظ الدال بالوضع يد على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة
 وعلى جزء بتوسط الوضع للكل بالتضمن وعلى ما يلازمه والذهني بتوسط
 الوضع للملزوم بالالزام قلنا هذا التقيد يرفع انه غير متبادر من
 السوق لا يندفع به انتقاص حد المطابقة بالاخرين (قوله اكفى
 المرهنا) اي في حدود الدلالة الثالث بارادة قيد الحثية من غير ذكر
 بان اراد ان اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه
 دال على تمام ما وضع له يبدل بالمطابقة وعلى جزء من حيث انه دال

١
قوله ان يصدق آمو في نظر لان ضميره في توسط الوضع لتام ما وقع
لما كان راجعا الى ما التي هي عباره عن الضوء فلا تلها عليه
بالمطابقة لا غير وان كان راجعا الى المجموع فلا تلها عليه
بالضمين لا غير وان كان راجعا الى الجرم فلا تلها عليه بالانتماء
ومنشأ الوهم ارجاع الضمير الى مطلق ما وضع له وليس كذلك
بل ما الثاني عبارة عنهما الاول لا اعلم عماد

٢
فينقض لان قوله لتام ما وضع له اعم ويصلح ان يكون كل واحد
من الضوء والجرم والمجموع تمام ما وضع له لكون جميعها
مشتركا في الوضع لمحجره

٣
يعني لا يكون حد المطابقة ما نفا لا غيراه =

٤
وهو المجموع بالنسبة الى الضمين والضوء بالنسبة الى المطابقة

٥
اما الذي هو نفس الضوء في المطابقة ومجموع الجرم والضوء
في الضمين =

٦
قوله قلنا هذا التقدير آء لان ذلك ايضا مبني على تفهيم ما وضع
له الثاني من الاول وعدم اتحادهما فان كعدم دفع فيه ذلك وبما
على ذلك التقدير مع ان كلامنا في تسليم اندفاع الانتقاض
فيما عدا حد المطابقة وعدم تسليم فيه على ذلك التقدير
محال بحث ومناقشة من غير هذا الوجه الذي ذكرنا آنفا
عبد الرحيم

٧
قوله من السوق انما قال من السوق دون من العبارة لان كون
متعلق الوضع كما قدره اولانا هو مقتضى السوق
يوسف افندي

٨
لا نسلم عدم الاندفاع لان عدم الاندفاع اذا كان مفهوما
لفظ التمام في القيد مغايران الاخر وليس كذلك لان الشيء
اذا اعيدت عليه معرفة يكون عين الاول وههنا كذلك
صلح

[illegible][illegible]

ظاهراً وروداً لا يمتنع ما لا يمتنع في قوله بالزوم الذي هو
محمولها بالزوم والجواب عما لا يمتنع في قوله بالزوم الذي هو
في عين السائل والجواب عما لا يمتنع في قوله بالزوم الذي هو
محمولها بالزوم والجواب عما لا يمتنع في قوله بالزوم الذي هو
لا يمتنع ما لا يمتنع في قوله بالزوم الذي هو
الذهني مسلم وكان السائل قد علم من قوله بالزوم الذي هو
لا يمتنع ما لا يمتنع في قوله بالزوم الذي هو

كذلك يلزم من أن يكون الزوم لزوماً ذهنياً فهو مسلم
لكنه غير مفيدة لأن طرأ العلل هكذا اعني قائل بأن صحة الانتقال
وضبط الدلالة حاصلان في الزوم الذهني لزوماً لا في الخارجي
اذ لو لم يحصل لا يلزم من أن لا يكون الزوم لزوماً وان كان مراده
انه لو لم يكن كذلك يلزم منه ان لا يكون الزوم لزوماً مطلقاً
او لزوماً خارجياً فالملزمة التي تضمن منه قوله يلزم منه ممنوع
اذ لا يصح الانتقال من العملي الباطن مستقلاً عن الخارج ولا
شبهة في لزوم اياه فافهم قريبي

قوله فلا يكون آه ويمكن ان يقال ان كان السؤال كفاية مطلق
الزوم لكن المتبادر من إطلاق الزوم للزوم الخارجي لانه
الفرد الكامل فيكون هذا في المقابلة او يقال انه لما سفي
الحاجة الى تقييد دلالة الالتزام بالزوم الذهني واشترط
مطلق الزوم علم منه انه اشترط للزوم الخارجي لان
مطلق الزوم منحصر في هذين الفردين فيكون في
المقابلة عماد الدين

آه مستدرك اذ ادخل في السندية لمنع المذكور وانما السند
قوله والزم الخارجي كونه بحيث آه (قوله ولا يلزم من ذلك
انتقال ذهن منه اليه) اي لا يلزم من استلزام تحقيق المسمى في
الخارج تحقق الزوم فيه انتقال ذهن من المسمى الى اللازم (قوله
والا لم يكن للزوم لزوماً) قلنا ان ارد به الزوم الذهني فالملزمة
مسئلة ولكن غير مفيدة وان ارد به مطلق الزوم او للزوم الخارجي
فالملزمة ممنوعة (قوله كيف ولو كان للزوم الخارجي)
فيه ان السؤال بكفاية مطلق الزوم في الشرطية لا بشرطية
الزوم الخارجي فلا يكون هذا في المقابلة (قوله لانه عدم
البصر) اي عدم الجواب بقوله لا مسلم آه اي مفهوم العمى
المضاف وان كانت الاضافة داخلية فيه (قوله يكون البصر
لا زماليه في ذهن) اي ينقل ذهن من البصر فيتحقق
الالتزام مع المعاندة في الخارج (قوله فالاولى التمثيل
بزوجية الاثنين) انما قال فالاولى دون والصواب
لان الفرض كاف في التمثيل فيصيح التمثيل الاول ايضا

قوله ولا يلزم من ذلك انتقال ذهن منه اليه اي لا يلزم من استلزام تحقيق المسمى في الخارج تحقق الزوم فيه انتقال ذهن من المسمى الى اللازم

قوله والزم الخارجي كونه بحيث آه (قوله ولا يلزم من ذلك انتقال ذهن منه اليه) اي لا يلزم من استلزام تحقيق المسمى في الخارج تحقق الزوم فيه انتقال ذهن من المسمى الى اللازم

لعل وجه التأمل أن قوله لا يناسب لا يناسب بل الأولى أن يقول بأبي =

قوله لا يناسب أي عدم المناسبة أنه يفهم من قوله أما ههنا أنه
المحصر ليس في كيفية يجتزعهما حصرا فلا يناسب وذلك
المحصر حصرا ضافا لأنه ليس بالنسبة التي يجتزعه بقوله
بالتفقيين بالحقيقة لأنه ليس المص وحده يجتزعهما
بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة عبد الرحيم

قوله تأمل وجهه أن قوله دون الحقيقة مراد في نظم الكلام
وأنما لم يذكره اختصارا أو ليكون للسؤال وجه واجب
على وفق السؤال ويمكن أن يكون وجهه أن هذا الكلام
أنما يتم لو لم يبين السؤال على ذكره دون الحقيقة بل كان مبني
على غفلة من ذلك القيد وأما إذا جعل واردا مع اعتباره
في الاحتراز فلم يبق لقوله أما ههنا أنه فائدة كما لا يخفى
عماد الدين

قوله ما ذكره بيان للشيء المقدم عليه لتأليف الفصل بين
الصفة والموصوف وان لم يكن اجنبيا بولاهتمام والا
ظهر أن يكون من ابتدائية أي من بين إذاه حسن اقتد

قوله فلا يندفع بالحبس المذكور بل يندفع بإرادة قيد فقط
الاهتمام لا أن يتكلف ويجعل دون ظرفا لقوله مقولا دون
مختلفين لكن تقرير المشرح بعيد منه كذا نقل عنه عماد

لأن جميع المذكورات من الجنس وأمثلة مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد دون الحقيقة لأن يتكلف ويجعل
دون ظرفا لقوله مقول دون مختلفين لكن تقرير المشرح
بعيد عنه

قوله فلا يرد لأنه لا يقال في جواب ما هو أصله على المختلفين
بالعدد دون الحقيقة ولا على المختلفين بالحقيقة عبد الرحيم
بل يرد لجنس فقط فلا يندفع بالحبس المذكور بل بإرادة قيد
فقط أو يكون مراد وليما أن اللذان يذكرهما المحشى بعيد هذا
بناظر لا تقرير المص

قوله متلازمان فيه أن في إثبات الاتفاق سكوت عن تباين

لكن لا يناسب قوله في الجواب أما ههنا تأمل (قوله هذا) أي السؤال الجنب

وأمثاله أن ورد فأنما يرد على من يجتزعهما بوصف الكثيرين بالتفقيين
بالحقيقة بأن يقال الجنب أمثاله يقال في جواب ما يزيد وعمر وهذا الفرز

وذلك الفرز مع أن زيدا وعمر متفقان بالحقيقة وكذلك هذا الفرز
وذلك الفرز فكيف به عنهما ولا يرد على المصنف لأنه في الاختلاف بالحقيقة

مع إثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد مما ذكر شئ يقال على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام نظرا من وجهين أما

أولا فلا نه أن كان السؤال على الاحتراز عن الجنس وأمثاله بقوله مختلفين
بالعدد بدون ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يندفع بالجواب المذكور

وان كان على الاحتراز عنهما بقوله مختلفين بالعدد مع ملاحظة
قوله في جواب ما هو فلا يرد بالامثال وأما ثانيا فلا من عدم الاختلاف

بالحقيقة مع الاتفاق بينهما مستلزمان فالاتفاوت في ورود
هذا الاعتراض بين في الاختلاف بالحقيقة وإثبات الاتفاق بينهما

على ما لا يخفى وأعلم أنه لو قرر الاعتراض هكذا تعريفا النوع متفقون
بالحقيقة لأنه يصدق عليه أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد

أي عن الجنس
استدلال الفصل
الجنس والفرز
العام
في مقام السؤال
والجنس وأمثاله
في جواب ما هو

أي نظر الأول
في مقام الاتفاق
بقوله دون الحقيقة
لأن عدم الاتفاق
بالحقيقة يستلزم
الاتفاق بينهما
بقوله فأن قلت الجنس
وأمثاله

مطلق تأمل
قوله لا يرد للاعتراض يعني لجعل الاعتراض
الشاح سائلا عن الكذب
في جواب ما هو حيث قال فيما بعد ومختلفين بالحقيقة
ولم يذكر أمثاله لأن المحشى اختار كون السؤال المذكور من جهة
قوله في جواب ما هو حيث قال فيما بعد ومختلفين بالحقيقة
حسن اقتد

والله اعلم
من الخلق
والله اعلم
بما في
القلوب
والله اعلم
بما في
النفوس
والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
السموات
والله اعلم
بما في
الارض
والله اعلم
بما في
البحر
والله اعلم
بما في
الجبال
والله اعلم
بما في
النبات
والله اعلم
بما في
الحيوان
والله اعلم
بما في
الانسان
والله اعلم
بما في
الملكوت
والله اعلم
بما في
الدين
والله اعلم
بما في
الحياة
والله اعلم
بما في
الموت
والله اعلم
بما في
القيامة
والله اعلم
بما في
الجنة
والله اعلم
بما في
النار
والله اعلم
بما في
الجنة
والله اعلم
بما في
النار

وبالمركب معنى جزء فافهم وهذا انظر لا نقول معنى الناطق شيء له النطق
ومعنى الضاحك شيء له الضحك الى امثال ذلك لا حراما ذكر
بل لاجل ان معنى المشتق شيء ما ثبت له المشتق منه الا ترى
انهم يقولون معنى الناطق شيء له النطق حين لم يقع الناطق
معناه فاشي ايضا وايضا اذ لم يكن الفصل والخاصية
مشقلا لم يكن المعنى كذلك فان قلت اذا كان معنى
الناطق شيء له النطق يلزم ان يكون الناطق رسما
لانسان لان الشئية عارضة له قلت ليس المقصود
من قوله معنى الناطق شيء له النطق ان المعنى في معناه
عنوان الشئ فقط بل مقصودهم ان المعنى في
مفهوم يصدق عليه الشئ سواء كان ذلك المفهوم نفس الشئ
او الحيوان او الجسم الى غير ذلك كما يشير اليه الشارح بقوله
فان كان معناه جسم له النطق آه (قوله اما بكنه) اي يحجب
ذاتياته (قوله يخرج التصديقات) بناء على ان المواد بالتصور
ما يقابل التصديق كما هو المتبادر (قوله وقلنا لا كتبنا في القرآن

اي كما كنهه بيننا لوجوده بالثبوت في لا يثبت كون المعنى كالكلمة
بقوله لان معنى الناطق آه الا ان يحل تعريف الوجود بالثبوت
على اللفظي منه احضار الموضوع له او يجعل التعريف من قبل
التبيين عليه لمحرر
اذ عرف الانسان به فقط كما اذا قيل الانسان شئ هو ذاته
فيقال في الجواب ناطق هذا رسم لاحد لان معناه شئ النطق
والشئية خارجة عنه
قوله لان الشئية آه يمكن ان يقال لا يلزم من هذا الاعتبار
الشئية في التعريف بل لا يلزم منه اعتبار معروضها وهو
الذاتي اذ هو تمام الماهية
قوله ليس المقصود حاصل كلامه ان الناطق اذا اعتبر في مفهومه
الذاتي نحو الحيوان يكون حدا واذا اعتبر في المعنى كونه رسما
وفيه نظر من وجوب الاول اذ لا يجبان يخرج اعتبار المعنى
عن المحدية كما في الثاني آه اذا اعتبر فيه كحيوان يكون الناطق
حدا تاما وهو حد ناقص على ما يدل عليه كلامهم فلا يصح
اطلاقهم الثالث آه انا قيل في تعريف الانسان الجسم الناطق
يلزم التكرار وسيجي الكلام على الثالث تبصروا جهاد المعنى
للمعاني فلا للالفاظ على ما يدل عليه كلام الشارح فليكن
الناطق اذا كان الموصوف كحيوان حدا تاما فو حليل
قوله نفس الشئ الشئ يصدق على نفسه لان معنى الشئ الموجود
في الذهن وفي الخارج وهذا المفهوم يصدق على نفسه لانه
موجود في الذهن وهذا الكلي صادق على نفسه يوسف افندي
فعل هذا لا يرد ما توهم من ان التصور باكنه انما يكون بالحد
التمام فلا يحسن قوله وهو كحد مطلقا لان المطلق يشمل
الحد ناقص ايضا
قوله في جواب سوال
مقدروا ان يقال التصور مراد
بمعنى التصديق فيم من العلم ان المراد فيجوز ان يكون
التصديقات فاجاب بقوله بناء على ان المراد فيجوز ان يكون
القياسيات لان تصديقها سبب لا كتاب تصديقات
نظمكم فان كل ما هو محمول على مذهب القدماء فان التصديق عندهم باعتبار
العلم والتصديق فيم من العلم ان المراد فيجوز ان يكون
التصديقات فاجاب بقوله بناء على ان المراد فيجوز ان يكون
القياسيات لان تصديقها سبب لا كتاب تصديقات

بالله اعلم
بما في
القلوب
والله اعلم
بما في
النفوس
والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
السموات
والله اعلم
بما في
الارض
والله اعلم
بما في
البحر
والله اعلم
بما في
الجبال
والله اعلم
بما في
النبات
والله اعلم
بما في
الحيوان
والله اعلم
بما في
الانسان
والله اعلم
بما في
الملكوت
والله اعلم
بما في
الدين
والله اعلم
بما في
الحياة
والله اعلم
بما في
الموت
والله اعلم
بما في
القيامة
والله اعلم
بما في
الجنة
والله اعلم
بما في
النار
والله اعلم
بما في
الجنة
والله اعلم
بما في
النار

قوله بناء جواب سوال
مقدروا ان يقال التصور مراد
بمعنى التصديق فيم من العلم ان المراد فيجوز ان يكون
التصديقات فاجاب بقوله بناء على ان المراد فيجوز ان يكون
القياسيات لان تصديقها سبب لا كتاب تصديقات
نظمكم فان كل ما هو محمول على مذهب القدماء فان التصديق عندهم باعتبار
العلم والتصديق فيم من العلم ان المراد فيجوز ان يكون
التصديقات فاجاب بقوله بناء على ان المراد فيجوز ان يكون
القياسيات لان تصديقها سبب لا كتاب تصديقات
قوله كما هو المتبادر عند الاطلاق لشروع استعماله في معنى ما لا يخفى
قوله لا كتبنا في القرآن ما يقابل التصديق كما هو المتبادر (قوله وقلنا لا كتبنا في القرآن

١٠٠
 اي مع قطع انفس
 عن الاولاد والانقسام فالمتصور
 من تعريف المسمى لا تعريف
 المسمى مطلقا لا تعريف
 المسمى مع ان المذكور في مقام التعريف
 لا يكون له حقيقة
 بل يجوز ان يكون كسائر الاء باعتبار كون معرفا
 على هذين القسمين كما ان التعريف بما ذكر يعني ان معنى المسمى يشبه
 على المناقاة
 بقوله الذي فائدة توصيف التعريف بهذا الصفة غير خافية وهي بان
 الى ما يكون تصوره آه وما يكون تصوره سببا له خاصة له ميزان اياه
 مما عناه فيكون ان التعريف يسمى مجورا ان يكون الانقسام والادوار
 الحاشي بخلاف ذلك كما ظن فانها لا يكون للياهية من حيث هي
 هذا ينبغي على تسليم كون المقصود
 تعريف مطلق العرف
 مستندا

و فتحه باعتبار اعاد
به سبب آه
اعضان مع المرفع بشمل
= ع

عريفه بما ذكره
ما بين ما ان المعروف كذا
قوله التي فائدة توصيف التعريف
على النافات

انما يكون للماهية من حيث هي وهذا التعريف لاقسام المعرف فان
 اي التحديد اي نوع قطع عن غيره ^{تعريف} ^{نوع} ^{اي} ^{نوع} ^{قطع} ^{عن} ^{غيره} ^{ما} ^{يكون} ^{تصوره} ^{سبباً} ^{لا} ^{اكتساب} ^{تصور} ^{الشيء} ^{كأنه} ^{وما} ^{يكون} ^{تصوره}

التركيبة من الداخل والخارج الذي هو الانقسام فعمله هذا
الاولى يدل قوله والانقسام لان الاقسام وتعلمه من قبيل
عطف العلة على المعلول وان كان رسميا لا يحتمل الحصر
المذكور لانه يختص بالحد وفي قول الحاشي وتقرير السؤال
بهذا الجواب ان التحديدا دائما يكون آه ايماء الى ما ذكره تأمل عبه
قوله رسمي لاحد كونه بالعرضيات لانها امور اعتبارية فلم يكن
للماهية بل للعرض عما عداه

سبب الاكتساب تصور الشيء بوجه يميزه عما عداه فسمان داخل تحت
 المقرف والثاني ان لفظ اولي التردد وهو الابهام فيما في التعريف
 الذي يقصده البيان ولجوبه عن الاول ان هذا التعريف رسمي والانقسام
 الى النوعين

فما عداه الضمير راجع الى العرف بدلالة التعريف عليه وكذا
ضمير عما عداه يوسف
فيكون المعنى ما يكون تصويره سبيلا لاكتساب تصور الشيء
المقسم اليها الى الكنه والوجه

قوله وعن الثاني
مبني على منع كون المقصود

اليها خاصة له مميزات عا عدة وعن الثاني نالاسم ان اولى العباد
 اى الحمد والرسم = اى المعروف = الجواب عن الامور الثمانية = اى لفظ او =
 التى ذكر فيها للتزويد بل هو للتقسيم اى ايا ما كان من القسمين
 المذكورين فهو قسم من الحدود وحاصله ان المراد باوان قسما
 من المحدود حتى هذا وهوانه الذى يكون تصوره سببا لا كشفا
 من المحدود حتى هذا وهوانه الذى يكون تصوره سببا لا كشفا

تعريفه بمطلق العرف بل المقصود
في الحقيقة تعريف القسمين بدلا على
ذلك الحاصل وفيه نظر لانه مخالف لقانون
التوجيه لانه يستدعي تقديم الجواب المنع
ولان مقصود صاحب التعريف اما تعريف
القول الخارج واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني
كون الثاني مقصودا والجواب الاول الجواب
فالمقصود احدها فاجاب التذرع به ان الله

تصور الشيء بكنهه وقبيل آخر منه حده ذلك وهو انه الذي يكون
تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء بوجه يميز عما عداه اي بوجه
غير الكنه بقرينة المقابلة فهو في الحقيقة حداث تقسيمية المخالفة

العبادة تعريف لا قسما ولا زما عنى ما انقسم الى هذين القسمين تعريف مطلق للعرف فلا ينافى في قصده احدهما قصد الاخر فهنا تعاريف ثلاثة انما اطبنا الكلام ليفهم المرام وبالله التوفيق
عاشعبد

في الحقيقة مخصوصه المشاركين في ماهية مطلق المعرف
٢ يعني تكثرهما حقيقة مخصوصة = حقيقة لغيرتهما ^{الاصطلاح} ^{الاشتراك بينهما}
ولم يرد بأوان لحدما هذا وأما ذلك على سبيل التشاك
والتشاك لنا في التحدد كذا في شرح المواقف وفي شرح المقادير
أي ذلك المراد

الشيء مطلقا اي سواء

[illegible][illegible]

وَمَا لَا يَتَّبِعُ هَذَا التَّسْلِسُ سَبِيلَهُ فِي قَوْلِهِ أَنَا لَا أَسْلِمُ
قَوْلُهُ لَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ مِنَ التَّعْيِيرِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى مَا عَرَفْتَ فِي بَحْثِ الْخَبَرِ
وَأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى مَا عَرَفْتَ فِي بَحْثِ الْخَبَرِ
وَأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى مَا عَرَفْتَ فِي بَحْثِ الْخَبَرِ

ان الخاص يقع معرفاً (جواب سؤال المقدّر تقديره ان معرّف المرفوع
ان القيد اخبر من المطلق) انه قد مر من الشيء ان يكون اخره من جهة
اخبر من مطلق المرفوع ولا يجوز تعريف الشيء بالاخص منه وتقرر
اي معنى للمعرف معرّف او حين جاز تعريف المرفوع
الجواب مثل ما سبق في تعريف الجنس (قوله واما بان التسلسل في
الامور الاعتبارية لا تقطع عنه) وحاصل هذا منع بطلان لازم
تقريره ان لا تسلم ان هذا التسلسل باطل وان سلم لوجه لان هذا
التسلسل في الامور الاعتبارية وهو ينقطع بانقطاع الاعتبار
فان العقل قد يعترف معرّف المرفوع من حيث هو فلا يلزم من احتياج
المعرف الى معرف آخر احتياجه اليه لما ذكرنا وقد يعبره من حيث
هو معرف فيلزم من ذلك احتياجه اليه ولا يعبر العقل على هذا
الوجه دائماً فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار ويترك الجواب
عنه بان يقال ان معرف المرفوع مما صدق عليه مفهوم المرفوع ولا يلزم
من احتياج ما صدق عليه المفهوم اليه كون الاعتراض من قبيل
اشتباه المرفوع بالاعتراض باميل (قوله لانه ان كان يحتمل الثاني)
اه الانسب ان يقال بذلك ان كان تصوره سبباً لاكتساب تصور
الشيء بكنهه فحد وان كان تصوره سبباً لاكتساب تصور الشيء
بشيء لاكتسابه اي فهو محد

قوله فان العقل ذكر هذا الشق استطراداً والكلام في الشق
الثاني ولو اسقط المحشى الشق الاول كان اوضح واحصر
قوله فلا يلزم آه عندك ان يقولوا فلا يلزم من احتياج المرفوع
اليه احتياج معرف آخر ولا يخفى ما في تقدير المحشى من الزيادة
فان قيل فلو كان
قوله مثل ما سبق يعني ان التعريف المذكور باعتبار ذاته مساو
للقول الشارح وباعتبار وصفه اعني العرفية اخبر منه
وكونه معرّف انما هو باعتبار الاول والتعريف اي تعرض
الشارح بقوله لكونه معلوماً باعتبار عارضه بهذا
الاعتبار اي اعتبار وصف العرفية مشعر بكونه معرّف
بهذا الاعتبار ايضاً كما يكون معرّف باعتبار الاول الا ان
تزيلي لا تحقيق فم خليل
قوله من حيث هو معرف فيكون مفهوم المرفوع المطلق النظير من هذا
المعرف اي ما يكون تصوره آه لا يؤخذ مع وصف العرفية فيلزم من ذلك
الاعتبار احتياج هذا المفهوم اي ما يكون تصوره آه المرفوع
ايضاً كما يحتاج المرفوع المطلق فم خليل مع غيره
اي لا يجب اعتبار العقل دائماً بل يجب عدم اعتباره دائماً لان اعتبار
النفس مشروط بالعلق بالبدن علماً ان تعريفه موضوعه والتعلق
متناه لان النتائج باطل فيقطع التسلسل الناهي الاعتبار
قوله ويمكن الجواب لمحوه ان التسلسل غير لازم وانما يلزم لو
من احتياج المفهوم احتياج لما صدق والاحتياج ممنوع لانه
انما يلزم التسلسل اذا كان المفهوم ذاتاً لما صدق وكان لما صدق
معلوماً بالكنهه وكلاهما من ممنوع ومن هذا التقرير ظهر الفرق
بين هذا الجواب وبين الجواب الاول من جوابين المختارين عندنا
لان هذا الجواب اي جواب المحشى منع استلزام احتياج المفهوم

لاد اعتبار
اعتبار العرفية والخبر
وبالاعتبار الاول اعتبار اخبر منه
والتعريف بهذا الاعتبار سبباً لاكتساب تصور
اخبر منه والتعريف بهذا الاعتبار سبباً لاكتساب تصور
اخبر منه والتعريف بهذا الاعتبار سبباً لاكتساب تصور

ث
قوله فان العقل ذكر هذا الشق استطراداً والكلام في الشق
الثاني ولو اسقط المحشى الشق الاول كان اوضح واحصر
قوله فلا يلزم آه عندك ان يقولوا فلا يلزم من احتياج المرفوع
اليه احتياج معرف آخر ولا يخفى ما في تقدير المحشى من الزيادة
فان قيل فلو كان
قوله مثل ما سبق يعني ان التعريف المذكور باعتبار ذاته مساو
للقول الشارح وباعتبار وصفه اعني العرفية اخبر منه
وكونه معرّف انما هو باعتبار الاول والتعريف اي تعرض
الشارح بقوله لكونه معلوماً باعتبار عارضه بهذا
الاعتبار اي اعتبار وصف العرفية مشعر بكونه معرّف
بهذا الاعتبار ايضاً كما يكون معرّف باعتبار الاول الا ان
تزيلي لا تحقيق فم خليل
قوله من حيث هو معرف فيكون مفهوم المرفوع المطلق النظير من هذا
المعرف اي ما يكون تصوره آه لا يؤخذ مع وصف العرفية فيلزم من ذلك
الاعتبار احتياج هذا المفهوم اي ما يكون تصوره آه المرفوع
ايضاً كما يحتاج المرفوع المطلق فم خليل مع غيره
اي لا يجب اعتبار العقل دائماً بل يجب عدم اعتباره دائماً لان اعتبار
النفس مشروط بالعلق بالبدن علماً ان تعريفه موضوعه والتعلق
متناه لان النتائج باطل فيقطع التسلسل الناهي الاعتبار
قوله ويمكن الجواب لمحوه ان التسلسل غير لازم وانما يلزم لو
من احتياج المفهوم احتياج لما صدق والاحتياج ممنوع لانه
انما يلزم التسلسل اذا كان المفهوم ذاتاً لما صدق وكان لما صدق
معلوماً بالكنهه وكلاهما من ممنوع ومن هذا التقرير ظهر الفرق
بين هذا الجواب وبين الجواب الاول من جوابين المختارين عندنا
لان هذا الجواب اي جواب المحشى منع استلزام احتياج المفهوم

احتياج وانما حصل
الماصدق منع وجواب باعتبار
ما ذكره الشارح اعني العرفية
اعتبار المفهوم المذكور اعني العرفية
العارض مع مفهوم ما صدق عليه
وله وجه باطل هنا
قوله لانه ان كان يحتمل الثاني
قوله لانه ان كان يحتمل الثاني
قوله لانه ان كان يحتمل الثاني

[illegible]

فوتوئده قوله الشارح قدس سره والاعتبار للعلماء والله اعلم
 اي كذا في الكتاب
 قوله اما من قبل اسمية الموصوفه لان المنع صفة المنع الذي هو
 القول الدال على ماهية الشيء ويمكن ان يجعل المنع بمعنى المنع
 فلا يكون التسمية مجازا وسلا بل من باب رجل عدل بخلاف
 الاول عماد الدين
 قوله من قبل جعل المصدر بمعنى الفاعل فيكون النقل وهذا نقلا
 للمصدر للطلاق الى فاعله مطلقا ثم من العام الى الخاص فناسية
 نقل العام الى الخاص اشد من الناسية المعبرة حين النقل ابتداء
 كما لا يخفى
 قوله خليفه
 يعني ينبغي للشارح ان يعترض هذا وهو من جهة لانه لم يعترض
 له لظنونه وهذا مبني على عدم تحقق ونقصانه في نسخة الشارح
 اذ لو تحقق كافي النسخة الواصلة اليها انك العوض ايضا فانما هو
 لا بد من على الكثرة

[illegible]

كلمة من اذا وقعت صلة المادة التركيب فالفاعلة انها داخلة
على المادة كما يقال لجسم مركب من الهوى والصورة
اننى نسبت قول دال على كونه مادة التركيب
هذا اما انه =

الاوليات =

تلا وهو على التركيب من جنس الفصل الثمين جدام فالمعنى كذا التام هو الاشتراك
عليها اما التركيب فليس بواجب وان كان اولى فلا يخرج ناطق حيوان عن ان يكون
جداما على ما هو التحقيق اشارة الى ما قبل من ان التركيب واجب يكون
ناطق حيوان جداما ناطقا

قال الحسن رحمه الله وهو كذا التام وهذا صحيح ونكر
التي لم ينفى عن واحد التام وهو الذى مناقشة مخفية وهي ان رسم التام وهو
الذى والناقص وهو الذى مناقشة مخفية وهي ان رسم التام وهو
ليست والناقص ولا يجوز ويمكن ان يحاب بان لا يحمل عند الذين
من فلا نقاة بان لا يمان بالواو وعدمه عند
عند الذين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بيننا وبينكم

[illegible]

١٥١
 ان الواقع فيه هو الانقضاء او الالام وقوع كما في السالبة فلا يدان ان يكون بين مذهب العقيدية
 وبين نفس الامر ^{١٥٢} على ما عند هم المتقدمين ^{١٥٣} فنرجع على قوله ان الحكم ^{١٥٤} في الموضوع ^{١٥٥}
 في نفس الامر مع قطع النظر في الذهب ثبوت وانقضاء او وقوع ^{١٥٦} او لا وقوع ^{١٥٧} حتى
 انفسية ^{١٥٨} او نسبة خبرية ^{١٥٩} وعند المتقدمين ^{١٦٠} فبعد التأخير ^{١٦١}
 في الحكم ^{١٦٢}
 تؤدي فان كان يؤدي هو ما في نفس الامر من الثبوت والانقضاء او الالام وقوع

بيان مطابقة الحكم للواقع وعدمه ^{في هذه الذات} بيان لما ^{في النسبة}
 او اللا وقوع بان كان لاداء للشئ وللواقع وكان ما في نفس الامر ايضا
 هو الشئ او الواقع او كان لاداء لا انتفاء او اللا وقوع وكان ما في نفس الامر
 ايضا هو الانتفاء او اللا وقوع يكون الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع
 اي كما يكون الاداء للانتفاء او اللا وقوع

والاقلاد (هوله ولاداء) في الانشائيات اي لا بد ان لاداء انواع في نفس الامر
 اي لو ان لم يكن المؤدي في نفس الامر
 من طرف في النسبة مع قطع النظر عما في الذهن في الانشائيات كما في نوع
 بيان نفس الامر

الانشائي اذا بيع انما يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجب
لله لان واقع مع النظر عن هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء له وهو ظاهر
وكذا لاداء في التقييدات اذ الحكم اداء للمواقع ونفس الامر من طرف
النسبة الذين هما النسبة بان هذا ذاك وهذا ليس ذاك مثلا او هو
البناء على النسبة

اولا وقوعها بمعنى ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعلم ان معنى قوله
عنده الثاخرين = يمكن ان يكون = يعين على طريق القواعد = انما ك = 2 =
اداء الواقع هو اصاله الى السامع ولا يكون هذا الا بالتكلم بالحدود القسبية

وليس هذا حكم الخبر لأن الحكم في اصطلاح النطقيين اما قس النسبة

[illegible]

منفك عن الطبع
بالموضع
بالموضع

فقد هوادراك ان النسبة في الواقع واللاقوع فانها صفتان للنسبة بين
وهي النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع مع
هما في الواقع واللاقوع المطابقة لما في نفس الامر وعدم
لما في نفس الامر فعني زيد قائم وزيد ليس بقاتم ان اتحاد افعائه
مع زيد مطابق لما في نفس الامر وان اتحاد افعائه مع زيد ليس
بمطابق لما في نفس الامر فالنسبة بين الطرفين مكررة الا ان
النسبة التقيلية في الموجبة والسالبة واحدة فالنسبة التامة
الخبرية متعددة وهي الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة
اما النسبة بين الطرفين على مذهبي المتقدمين فليست الا واحدة
الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة الا انه يتعلق بها الثبوت
الساخر وهو مرتبة الشك ويتعلق بها التصديق اعني الحكم وهي
اعني النسبة صفة المحمول عند القبراء ومعناها اتحاد المحمول
مع الموضوع وعدم اتحادها معه فعني قولك زيد قائم ان مفهوم
القائم متحد مع زيد ومعني قولك زيد ليس بقاتم انه ليس متحد
معه فاذا تقر هذا علم ان كلام الشارع محتمل للمذهبين وحمله
على مذهب المتأخرين دعوى بلا دليل فوه خليل

فقد هوادراك ان النسبة في الواقع واللاقوع فانها صفتان للنسبة بين
وهي النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع مع
هما في الواقع واللاقوع المطابقة لما في نفس الامر وعدم
لما في نفس الامر فعني زيد قائم وزيد ليس بقاتم ان اتحاد افعائه
مع زيد مطابق لما في نفس الامر وان اتحاد افعائه مع زيد ليس
بمطابق لما في نفس الامر فالنسبة بين الطرفين مكررة الا ان
النسبة التقيلية في الموجبة والسالبة واحدة فالنسبة التامة
الخبرية متعددة وهي الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة
اما النسبة بين الطرفين على مذهبي المتقدمين فليست الا واحدة
الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة الا انه يتعلق بها الثبوت
الساخر وهو مرتبة الشك ويتعلق بها التصديق اعني الحكم وهي
اعني النسبة صفة المحمول عند القبراء ومعناها اتحاد المحمول
مع الموضوع وعدم اتحادها معه فعني قولك زيد قائم ان مفهوم
القائم متحد مع زيد ومعني قولك زيد ليس بقاتم انه ليس متحد
معه فاذا تقر هذا علم ان كلام الشارع محتمل للمذهبين وحمله
على مذهب المتأخرين دعوى بلا دليل فوه خليل

النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والقول بخذف الجزاء في مثل
هذا التما هو لرعاية جانب الالفاظ من حيث النحو (قوله) وتما مر علم
ان القضية آه وفيه ما في قوله ومن هذا يعرف ان الشرطية
اما متصلة آه فليست ذكر (قوله) ان كان الحكم فيها بالابقاع وهو
ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر والانتزاع
وهو ادراك ان النسبة ليست بواقعة اي ليست بمطابقة لما
في نفس الامر سواء كان هذا الادراك موافقا للواقع وما في نفس
الامر ولا فني تاول القضايا الكاذبة ايضا هذا اذا اريد بالنسبة
موزدة الايجاب والسلب وهو مراد الشارع ههنا واما اذا
كانت النسبة التامة الخبرية فلا يبقاع اذ كان النسبة الايجابية
والا نزع اذ كان النسبة السلبية (قوله) واما على غيره اي على
غير موضوع مشخص وهو الموضوع الغير المخصص فيكون
كلما كان بين فيها كية آه (قوله) واما في الشرطيات اي هذا
في الحملات واما في الشرطيات فان كان الحكم (قوله) والاضاح
وهي الاحوال الحاصلة للمقدم بحسب اجتماعه مع الامور

تلك النسبة الواقع واللاقوع فانها صفتان للنسبة بين
وهي النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع مع
هما في الواقع واللاقوع المطابقة لما في نفس الامر وعدم
لما في نفس الامر فعني زيد قائم وزيد ليس بقاتم ان اتحاد افعائه
مع زيد مطابق لما في نفس الامر وان اتحاد افعائه مع زيد ليس
بمطابق لما في نفس الامر فالنسبة بين الطرفين مكررة الا ان
النسبة التقيلية في الموجبة والسالبة واحدة فالنسبة التامة
الخبرية متعددة وهي الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة
اما النسبة بين الطرفين على مذهبي المتقدمين فليست الا واحدة
الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة الا انه يتعلق بها الثبوت
الساخر وهو مرتبة الشك ويتعلق بها التصديق اعني الحكم وهي
اعني النسبة صفة المحمول عند القبراء ومعناها اتحاد المحمول
مع الموضوع وعدم اتحادها معه فعني قولك زيد قائم ان مفهوم
القائم متحد مع زيد ومعني قولك زيد ليس بقاتم انه ليس متحد
معه فاذا تقر هذا علم ان كلام الشارع محتمل للمذهبين وحمله
على مذهب المتأخرين دعوى بلا دليل فوه خليل

فقد هوادراك ان النسبة في الواقع واللاقوع فانها صفتان للنسبة بين
وهي النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع مع
هما في الواقع واللاقوع المطابقة لما في نفس الامر وعدم
لما في نفس الامر فعني زيد قائم وزيد ليس بقاتم ان اتحاد افعائه
مع زيد مطابق لما في نفس الامر وان اتحاد افعائه مع زيد ليس
بمطابق لما في نفس الامر فالنسبة بين الطرفين مكررة الا ان
النسبة التقيلية في الموجبة والسالبة واحدة فالنسبة التامة
الخبرية متعددة وهي الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة
اما النسبة بين الطرفين على مذهبي المتقدمين فليست الا واحدة
الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة الا انه يتعلق بها الثبوت
الساخر وهو مرتبة الشك ويتعلق بها التصديق اعني الحكم وهي
اعني النسبة صفة المحمول عند القبراء ومعناها اتحاد المحمول
مع الموضوع وعدم اتحادها معه فعني قولك زيد قائم ان مفهوم
القائم متحد مع زيد ومعني قولك زيد ليس بقاتم انه ليس متحد
معه فاذا تقر هذا علم ان كلام الشارع محتمل للمذهبين وحمله
على مذهب المتأخرين دعوى بلا دليل فوه خليل

فقد هوادراك ان النسبة في الواقع واللاقوع فانها صفتان للنسبة بين
وهي النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع مع
هما في الواقع واللاقوع المطابقة لما في نفس الامر وعدم
لما في نفس الامر فعني زيد قائم وزيد ليس بقاتم ان اتحاد افعائه
مع زيد مطابق لما في نفس الامر وان اتحاد افعائه مع زيد ليس
بمطابق لما في نفس الامر فالنسبة بين الطرفين مكررة الا ان
النسبة التقيلية في الموجبة والسالبة واحدة فالنسبة التامة
الخبرية متعددة وهي الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة
اما النسبة بين الطرفين على مذهبي المتقدمين فليست الا واحدة
الواقع في الموجبة واللاقوع في السالبة الا انه يتعلق بها الثبوت
الساخر وهو مرتبة الشك ويتعلق بها التصديق اعني الحكم وهي
اعني النسبة صفة المحمول عند القبراء ومعناها اتحاد المحمول
مع الموضوع وعدم اتحادها معه فعني قولك زيد قائم ان مفهوم
القائم متحد مع زيد ومعني قولك زيد ليس بقاتم انه ليس متحد
معه فاذا تقر هذا علم ان كلام الشارع محتمل للمذهبين وحمله
على مذهب المتأخرين دعوى بلا دليل فوه خليل

فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...
فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...
فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...

سيجي (قوله ولا تعني بالاقضاء الآذلك) الظاهر ان المراد بالاقضاء
في قوله لا علم من عدم العلم بالضرورة...
في هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما للآخر لا عدم
الانفكاك كيف ما اتفق وان لم يكن احدهما ملزوما للآخر على ما يشترط
التسمية وهذا الاقضاء انما يتحقق بين العلة والمعلول وبين معلول
صلة واحدة ولا يتحقق بين معلولين عليتين متغايرتين على ما لا يخفى
وكون ناطقة الانسان وناهية الحمار كذلك محل بحث (قوله على
ان الدائمة اسم من الضرورية) الدائمة قضية تكون نسبة المحمول الى
الموضوع فيها ايجابا او سلبا بالذوام من غير اعتبار ضرورة
والضرورة قضية تكون النسبة فيها ايجابا او سلبا بالضرورة وهي
استحالة الانفكاك بينهما كقولك دائما او بالضرورة كل انسان
حيوان دائما او بالضرورة لا شيء من الانسان محجر وتوجيه
الايراد ان دوام ثبوت المحمول للموضوع لكونه ممكنا معلول لعلل دائمة
فيكون ذلك الثبوت ضروريا ايضا فكما حصل الدوام حصلت
الضرورة فلا يكون الدائمة اسم من الضرورية وتقرير الجواب ان المراد
بالعلم اعتبار الضرورية في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملا حظتها

قوله على بحث لا يجوز ان يكون احدهما علة للآخر ولا يجوز
ان معلولي علة واحدة وهو ظاهر بل يجوز ان يكونا معلولين عليتين
متغايرين فلا يكون بينهما اقضاء بالمعنى المذكور كما لا يكون
معلولين عليتين متغايرين...
فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...
فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...
فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...

مطلوبا لان انفكاك النسبة بين العلم والضرورة في الدائمة...
فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...
فإنه لا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين العلم والضرورة في الدائمة إلا في موضوعات معينة...

فوله وهو سالبه منع الجمع وهو الذي يرفع العناد في الصدق
فقط لا في الكذب لا اجتماع النقيضين وهو السالبة والوجبة وهو خلا
عناد في
عناد في
فوله وهو سالبه منع الجمع وهو الذي يرفع العناد في الصدق
فقط لا في الكذب لا اجتماع النقيضين وهو السالبة والوجبة وهو خلا
عناد في
عناد في
فوله وهو سالبه منع الجمع وهو الذي يرفع العناد في الصدق
فقط لا في الكذب لا اجتماع النقيضين وهو السالبة والوجبة وهو خلا
عناد في
عناد في

كذب فيها سالبه لا امتناع اجتماع النقيضين وكذا الكاذب في كل سالبه
مع موجبة (قوله) وصديقها سالبه منع الكذب لان العناد لو كان في صدق
فقط لا في الكذب يصح في العناد في الكذب وهو سالبه منع الكذب
(قوله) وصديقها سالبه منع الجمع لان العناد لو كان في صدق
فقط لا في الكذب يصح في العناد في الكذب وهو سالبه منع الكذب
سالبه منع الكذب في مادة صدقها سالبه منع الجمع فيها موجبة لا امتناع
الاجتماع بين النقيضين وصدقها موجبة منع الكذب وكل مادة صدق فيها
سالبه منع الكذب في مادة صدقها سالبه منع الجمع فيها موجبة لا امتناع
الاجتماع بين النقيضين وصدقها موجبة منع الكذب وكل مادة صدق فيها
سالبه منع الكذب في مادة صدقها سالبه منع الجمع فيها موجبة لا امتناع
الاجتماع بين النقيضين وصدقها موجبة منع الكذب وكل مادة صدق فيها
سالبه منع الكذب في مادة صدقها سالبه منع الجمع فيها موجبة لا امتناع
الاجتماع بين النقيضين وصدقها موجبة منع الكذب وكل مادة صدق فيها
سالبه منع الكذب في مادة صدقها سالبه منع الجمع فيها موجبة لا امتناع
الاجتماع بين النقيضين وصدقها موجبة منع الكذب وكل مادة صدق فيها

في البحر واما ان لا يفرق باعتبار منع الجمع فيكون مباح ليس
كون زيد في البحر مع عدم الفرق عناد لانها ممكن الاجتماع
عناد مع غيره
قوله صدق فيها سالبه منع الجمع نحو ليس البتة هذا الانسان
اما ان يكون كاتبا واما تركا فان سلب منع الجمع بينهما صادق
بان يكون كاتبا وتركيا ولكم منع الجمع بينهما متاقتضيهما
وكاذبا ايضا وهو ظاهر وموجبة منع الكذب صادقة لان
هذا الانسان لا يتجاوز ان يكون كاتبا بالقوة وان يكون
تركيا لان الانسان لا ينفك عنه الكاتبة بالقوة وان جاز
انفكاك التركيبة عنه وهو ظاهر وقه خليل
قوله وصدق موجبة منع الكذب يعني اذ صدق قولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء لا حجر ولا شجر بحسب منع الجمع
يصدق قولنا هذا الشيء اما لا حجر ولا شجر بحسب منع الكذب
وكذا اذ صدق قولنا ليس البتة زيدا اما ان لا يكون في البحر
واما ان لا يفرق باعتبار منع الكذب يصدق قولنا زيدا اما ان
لا يكون في البحر واما ان لا يفرق باعتبار منع الجمع عناد
نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فان سلب
منع الكذب صادق فانه يجوز الكذب عنهما بان يكون انسانا
ولكم منع الكذب عنهما متاقتضيهما كذلك وكاذبا ايضا ولكم
منع الجمع صادق هذا كله ظاهر قسه
قوله صدق بين نقيضيهما منع الكذب يعني اذ صدق بين حجر وشجر
منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر صدق بين نقيضيهما
وهما لا حجر ولا شجر منع الكذب كقولنا هذا الشيء لا حجر ولا شجر
قوله اذ لم يصدق منع الكذب مثلا ان الشجر والحصي يصدق بينهما
منع الجمع ويصدق بين نقيضيهما منع الكذب فبقا لهما هذا الشيء
اما ان يكون لا شجرا ولا حجرا ولا يتصور الكذب عنهما الا
يصدق نقيضيهما وهو الشجر والحجر فلا يكون بينهما منع الجمع
وهو لا خلاف

فوله هذا خلفا عن العينية حال كون بينهما منع الكذب خلف لانه
كون بينهما منع الكذب لا يوجب كون بينهما منع الكذب في العينية
لانه لو كان بينهما منع الكذب في العينية لكان بينهما منع الكذب في
الواقع وهو ما لا يوجب كون بينهما منع الكذب في العينية
فوله هذا خلفا عن العينية حال كون بينهما منع الكذب خلف لانه
كون بينهما منع الكذب لا يوجب كون بينهما منع الكذب في العينية
لانه لو كان بينهما منع الكذب في العينية لكان بينهما منع الكذب في
الواقع وهو ما لا يوجب كون بينهما منع الكذب في العينية
فوله هذا خلفا عن العينية حال كون بينهما منع الكذب خلف لانه
كون بينهما منع الكذب لا يوجب كون بينهما منع الكذب في العينية
لانه لو كان بينهما منع الكذب في العينية لكان بينهما منع الكذب في
الواقع وهو ما لا يوجب كون بينهما منع الكذب في العينية

[illegible]

[illegible]

التبديل يكون اخصها والمراد بالاختصاصية هنا شدة العلاقة لا
ما هو مقابل الاسم =

ت
قوله لا ضرورة نحو الضرورة المطلقة فانها تنفك الى دائمة
مطلقة لا الى المطلقة عامة لا الى ممكنة عامة فان كلا منهما لا ضرورة
للضرورة والدائمة المطلقة اخص من المطلقة العامة ومن الممكنة
العامة مثلاً كما لا يخفى
وقد عرفت

٧
قوله والصدق على معنى ان الاصل لو فرض صدق لوجب صدق العكس
المستلزم والعكس التقيض على الذميين وليس المراد للصدق
بمحسب نفس الامر كما سيحكي
وقد خلد

قوله لا يصدق فيه ان هذا الوجه انما ثبت اذا لم يتبع بقاء الايجاد
والسلب لم يكن العكس لازما تختلف في بعض مواد اما انه اذا
عنه ذلك يكون لازما او افلا فالمثبتات تمام فتأمل

ف قوله كما في التالين المذكورين أي في الشرح احدهما كل انشا ناطق
والآخر لاشئ من حجر بانشا فان محمول الاول مساو لموضوعه
ومحمول الثاني مبين لموضوعه فاذا خالف عكسها هما في الالام
والسلب نحو بعض الناطق ليس بانشا وكل انشا حجر كذب العكس
فيها ابراهيم

بقوله بعده اي بعد التبدل فهو ظرف البقاء حاصله التصديق في الحالتين
على اقله نظر البقاء فيمدان الايمان يكون صادقا والاصل تابعه
في التصديق فالمراد التصديق في اعتقاده الخبر لصديق العكس في اعتقاده
سواء كان الاعتقاد مطابقا للواقع ولا فيكون التعريف شاملا
لعكس الكواذب ايضا **وقد حلت**

قوله لا يتصور ما ذكرنا ذلك بل يمتنع ان فرض صدق الاصل يلزم صدق العكس فثبت ان
عكس تكذيب التي يعتقدها المخبر صادقة وقد خل في التعريف بقوله مع بقاء التسمية
عكس العضا بما التي اعتقدها المخبر صادقة سواء كانت كاذبة في نفس الامر

[illegible]

اعنوا الموضوع هذا في عكس الحيات واما عكس الشريط فلا حاجة فيها الى هذا التأويل

بالأفان في عكس النقص لا على ما لا يخفى والذكر عكس السعوى أما عكس

القيض فهو ان يصير قبيض الموضوع محمولا ونقيض محمول موضوعا كما اذا

القلة استعماله (قوله لا يلزم السلب أصلاً) يعني أن عكس القضية بغير في لزومها

اي المتفقون . ان الضمير على انما رتبة الاعمال باعتبار القضية هي في اصل القضية .
ولهذا عرفت فانه بانها اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبدل موافقة لها في الكيفية

والصوم يعتبر بقاء الإيجاب والسلب بحاله لا يفسد العكس في كل مادة يكون المحو

فيها مساو والموضوع اذا خالف لاصل في الجمال والسلب كما في المثالين المذكورين
او سببا

وإذا لم يجد لا يكون لازماً (قوله فعناه ان هذا لا يصلح هذا العكس) فيه ان معناه
 أي العكس فلا يصلح أي معنى بقا العكس في العكس

فأعقبا الخمرية صيادا كما ذلك لانها صاها فالتة فتناول عكس الكواذب

مع بقاء التكذيب الكائن قبله بعده وأن هذا مما ذكره الشارح (قوله يراد به

كون النصديق بماله يعني مجازاً ازيد كل الكل وارادة الخبز في ان مثل هذا التجوز

يكون اذا اطلق لفظ موضوع للكل على الاجمال على البحر مثل ان يدك لفظ الكيس
الحمد ذم جدير والحمد ارجم جدير كملن جميع بطن واطنا جميع بطن وحمد

الموضع للجدد الرابع مع السقف ويراد به السقف أول الجدران أما إذا ذكر

[illegible]

فإنه كذا دل على معنى...
استخدامه ومن قولنا...
فخرج الصانع...
فولوا التمثيل...
بينهما والتمثيل...
على وجه عام...
فإنه كذا دل على معنى...
استخدامه ومن قولنا...
فخرج الصانع...
فولوا التمثيل...
بينهما والتمثيل...
على وجه عام...

استقره في لانا تمساح خارج عنه لانه يجوز في كل الاعلى عند الصنع الاستقرا
الناس في ساقا مقسما لا فاده اليقين فلا يخرج عن التعريف بهذا لزوم قوله
والتمثيل له وهو ان يستدل بجواز على جاز لا شر كهما في علمه كذا يقال
البيد كذا كذا لا شر كهما في علمه كثره وهو لا سكا هذا اذا كان المراد بلزوم القول الآخر
لزوم العلم بمعنى الجرم واما اذا كان ما هو اعلم من الظن فلا يخرج عن التعريف بهذا المقيد
قوله للستار من لا حدها (أ) على استلزام الكل للجزء يعني معنى لزوم القول الآخر
عن الاقوال ليس لكل قول منها دخلا في حصول القول الآخر واستلزام الكل للجزء ليس
الامر كذلك الا ترى ان حصول الجزء ليس موقوف على الكل بل الامر بالعكس فاذا كانت
كذلك يخرج بقوله عنها عن التعريف وايضا يخرج بما يلزم به قول آخر حصول المادة
لا عن نفسها بل لستاد من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء كافي
قوله الاشئ من الاشئ كذا يخرج وكل حجر جاد يلزم منه لا شئ من لانا بجماد
كما قيل لكن هذا يخرج بقوله لانا ايضا (قوله عن شئ قياس السواة) (أ)
وهو لما يترك من قضيتين يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر
كقولنا (أ) مساو (ب) مساو (ج) فانهما يلزم عنهما (أ)
مساو (ج) لكل لانا هما بل بواسطة ان كل مساو لساو لساو لساو

يملك الحكم على كل المستعمل لانه ان سلم ان علم الاسكار للحيث
في المحل لزم عنه قول آخر وهو حرة النيذ
قوله لزم معنى الجرم اي يكون المراد به لزوم به لا نفسه ثم يكون المراد
بالعلم العلم بمعنى الجرم وكل منهما خلافا للظاهر بل الظاهر للظاهر
منه ان القياس ما يلزم منه القول الآخر نفسه وليس سلكا
يلزم منه العلم به كما في تعريفه الدليل لكن لا نسلم كون العلم بمعنى
الجرم خصوصا في اصطلاح الحكماء والمفسرين فان استخدم
بمعنى الادراك مطلق وهو المتبادر عند الاطلاق والتعريف
ان يجعل على التبادر منه عبد الرحيم
قوله ما اذا كان ما هو اعلم واعلم ان المراد باللزوم القول الآخر
وهو اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر الى صورة القول المؤلف
الملزوم مع قطع النظر عن خصوص المادة فاذا كانت النتيجة
لازمة لصورة القياس لا يتخلف عنها اصلا ولزم العلم الظني
في بعض المواد انما هو بحسب حصول المادة فيخرج نحو هذا خائطا
ينشر منه الغراب وكل خائطا ينشر منه الغراب ينهد فهذا
كما نط ينهد وهذا القياس بقيد اليقين بحسب الصوت اما
بحسب المادة فيفيد الظن حقيقى لا مستعمل
محصوله ان علم اللازم متأخر عن علم اللزوم ومتربط عليه اعلم
علم اللزوم بخلاف الكل بالقياس كذا يخرج فان علم الجزء سابق
على علم الكل فلا يكون علم الجزء لازما بالمعنى المذكور وقيل
قوله الا ترى ان حصول الجزء المراد لخصوله في الذهن وفي الخارج
فيلد على قسم علم الجزء على علم الكل فلا يكون مستقدا من الكل
على ان لو قيل كذا من كذا كان الاستلزام على حاله بخلاف النتيجة فتأمل
قوله فان كان كذلك اى كان معنى لزوم القول الآخر عن الاقوال ان لكل
قوله منها آه يخرج استلزام المقدمتين لاحدهما بقوله عنها
عن تعريف القياس لما ذكره المحشى من رحمه الله

فإنه كذا دل على معنى...
استخدامه ومن قولنا...
فخرج الصانع...
فولوا التمثيل...
بينهما والتمثيل...
على وجه عام...
فإنه كذا دل على معنى...
استخدامه ومن قولنا...
فخرج الصانع...
فولوا التمثيل...
بينهما والتمثيل...
على وجه عام...

قوله وباندراج في الاوسط والاصغر
الاوسط مندرج تحت الاكبر في نفس المطلوب
تحت الاكبر في نفس المطلوب وهو المطلوب
ففي نفس المطلوب فيكون مصدرا على العالم حادث فانه
ان نظرية الحكم وبالنظر في دون عنوان كل متغير حادث فانه يدبري ولو
هذا كان العالم داخلا تحت المتغير فطهر ان توقف الكبري على المطلوب
اي الشكل الثاني وتاثير الضمير باعتبار المعنى لان الشكل منية التاليف
لان المعنى الاخيرين يصبغ التثنية بدل على سائر الاشكال الباقية اي التثنية
قوله فكان بعيدا اي جدا لان اصل البعد مشترك
بين التثنية الاخيرة وقد مر وجه البعد
لفظ جلد متكرر وهو
الاولى

قوله حتى سقطه بعضهم ان القدماء لم يخرجوه قسمتهم واعتد
لهم المتأخرون فالاشكال اربعة اتفاقا وانما الخلاف في
البيان بالاقتصار على الظاهر المستعمل وعدم الاقتصار
على

على الاضغرو الحكم بالاكبر عليه وحاصله الحكم باندراج الاضغرو في الاوسط وباندراج
قوله حدث في قولنا وكل متغير حادث مثله في العالم مثله في العالم مثله في العالم
الاوسط في الاكبر المستلزم لاندراج الاضغرو في الاكبر وانما يدبري لان التاليف يكون في
قوله في نفس المطلوب فيكون مصدرا على العالم حادث فانه يدبري ولو
هذا كان العالم داخلا تحت المتغير فطهر ان توقف الكبري على المطلوب
اي الشكل الثاني وتاثير الضمير باعتبار المعنى لان الشكل منية التاليف
لان المعنى الاخيرين يصبغ التثنية بدل على سائر الاشكال الباقية اي التثنية
قوله فكان بعيدا اي جدا لان اصل البعد مشترك
بين التثنية الاخيرة وقد مر وجه البعد
لفظ جلد متكرر وهو
الاولى

الا اعتبار تقدم على سائر الاشكال الباقية اي التثنية الاخيرة فكان ثانيا قوله
لاشتمالها على موضوع المطلق ولو موضوع عاشر من المحمول لانه الذي يطلب
لاجل المحمول قوله في الكبري لاشتمالها على محمول المطلق الذي يطلب لاجل الموضوع فيكون
اختص الموضوع قوله اذ لا شركة لاصلا مع الاول له الخالفة اياه في كلتا مقدماته
ولكن في الاخر يكون نفس من الشئ على الاشراف مدارهم

قوله ادلا خامس يعني لو وجد شكلا خامسا اوسادسا
اوسابعا لكان هو الرابع لكن لم يوجد محمد الدين
والصحيح في نفس مقدماته لانه ما لم يرد
في الاشكال الرابع
في الاشكال الرابع
في الاشكال الرابع

فكان بعيدا عن الطبع جدا حتى سقطه بعضهم عن درجة الاعتبار فاخرج عن الجميع
رابعاً اذ لا مقابلة فصلا قوله مع ما في التثنية آه اي مع ما في التثنية آه اي مع ما في التثنية آه
قوله ان الاشياء وكلها ناطقة حيوان مع هذا الحيوان وقد قولنا كل اشياء وكلها ناطقة حيوان
مع هذا السلب وكذا قولنا الاشياء من الاشياء لا شئ من الفرس يحجر مع هذا السلب
وهذا قولنا الاشياء من الاشياء لا شئ من الناطق يحجر مع هذا الاشياء وايضا ثبوت الحيوان
افراد الاشياء وكلها ناطقة مع قطع النظر عما في نفس الامر لا يستلزم ثبوت
الناطق للانسان ولا عدم ثبوت له وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان وكلها ناطقة
الفرس لا يستلزم ثبوت الفرس للانسان ولا عدم ثبوت له وهو ظاهر النتيجة لا بد وان كان

تقديره ان مذهب القياس الوارد على صورة مثال قولنا كل الاشياء
نتيجة
نتيجة
نتيجة

قوله فصاعدا اي لاشكال آخر غير هذه اي لاشكال الاربعة لا
واحد ولا اثنين حتى يجعل ذلك رابعا وخامسا ويجعل
هذا الرابع خامسا اوسادسا في العبارة نوع اباء عن فهم
المقصود تأمل عبد الرحيم
قوله ايضا ثبوت الحيوان توضيحه ان ملاقات الشئ لشي
لا يستلزم ملاقات الشئين وعدم ملاقات الشئين
فان الحيوان يلاق الانسان والفرس والناطق ايضا
بان يجعل على كل منهم قوة خليل

نتيجة
نتيجة
نتيجة

نتيجة
نتيجة
نتيجة

قوله وباندراج في الاوسط والاصغر
الاوسط مندرج تحت الاكبر في نفس المطلوب
تحت الاكبر في نفس المطلوب وهو المطلوب
ففي نفس المطلوب فيكون مصدرا على العالم حادث فانه
ان نظرية الحكم وبالنظر في دون عنوان كل متغير حادث فانه يدبري ولو
هذا كان العالم داخلا تحت المتغير فطهر ان توقف الكبري على المطلوب
اي الشكل الثاني وتاثير الضمير باعتبار المعنى لان الشكل منية التاليف
لان المعنى الاخيرين يصبغ التثنية بدل على سائر الاشكال الباقية اي التثنية
قوله فكان بعيدا اي جدا لان اصل البعد مشترك
بين التثنية الاخيرة وقد مر وجه البعد
لفظ جلد متكرر وهو
الاولى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العلامة افضل العلماء الآخرين: قدوة الحكماء الراشدين: اشير الدين الابررى طيب الله ثراه: وجعل الجنة مثواه: نحمد الله على توفيقه: ونسئله هداية طريقه: ونصلي على محمد وعترته اجمعين: اما بعد: فهذه رسالة في المنطق اوردا فيها ما يجب استحضاره لمن يتبدأ في شئ من العلوم مستعينا بالله تعالى فانه مفيض الخير والجلود: (ايضا عوجي) اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالنضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالنضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام: ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كرامى الحجارة: والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشراكة كالحية بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر وهو النوع ويرسم بانه كلي: وعلى كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم ولا يمتنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يخص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان ويرسم بانها كلية يقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقايق فوق واحدة وهو العرض العام كالشئ بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوان ويرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقايق مختلفة قولا عرضيا القول الموضح الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جلها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عرضي الاضطرار بادى البشرية مستقيم القامة

القضايا

ضحاك بالطبع

القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما كلية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الكلية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما محصورة وهي اما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك يسمى مملكة كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب والمتصلة اما الزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالنهار ناطقا والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة للجمع والخلو معا واما مانعة للجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر واما مانعة للخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يعرف فقد تكون المتصلات ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زائدا وناقصا ومساويا

التناقض

وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي اذ انه ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان مجنون وبعض الانسان حيوان والمحصورة لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

العكس

وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا معيننا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذا الوجه والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان مجنون فيصدق لا شئ من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا عكس لها لانه لا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه

القياس

وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها الذاتا قول آخر وهو اما اقتراي كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى جدا الاوسط وموضوع المطلوب يسمى جدا الصغر ومحمول المطلوب يسمى جدا الكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث ومحمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في النطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينبثق الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للعلوم فنورده هنا

ليجعل دستوراً وينتج منه المطلوب وشرط إنتاجه انجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه النتيجة اربعة الضرب الاول كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم
بقديم والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ
من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم والقياس الاقتراني اما مركب من حليتين كما مر واما من متصلين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما
من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج
الزوج او زوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان
هذا الشئ انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج منقسم بمساويين ينتج
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمساويين واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو
اما ابيض واسود ينتج كلما كان هذا الشئ انسانا فهو ابيض واسود اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فانه
متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس با انسان وان كانت منفصلة
فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا لكنه فرد فهو ليس زوج واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الآخر

البرهان

وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لاتتاح اليقين واما اليقينية فستة اقسام منها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنى
والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار تحرقه ومجربات كقولنا شرب السقمونيا مسهل الصفراء وحديثا
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة وظهر الحجر على يده
وقضايا قياساتهما كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين ولجدر
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والحطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة عن شخص معتقديه او
مظنونه والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها او تنقبض والمغالطة وهو قياس مؤلف من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والعمارة هي البرهان ولكن هذا آخر الرسالة في المنطق

التمام

تم بعونه سبحانه طبع هذه الحاشية المرغوبة المنشوبة الى الفاضل النحرير المولى قول احمد عليه رحمة الصمد وشرح
ايساغوجي للفاضل الفناي افيض على مرقد هما غفران السجالات والوال الرباني في زمن حامي البلاد ومكرم العلماء
وملجأ العباد وخاسم عرق اهل الضلال والعتاد اعني به السلطان ابن السلطان السلطان الغازي عبد الحميد

صفت رياض دوله بازهار المعارف والعرفان في مطبعة عبد الله افندي بالرحضة والامتيار

وقد تصادف ختام طبعها في اواخر شوال المكرم سنة

اشي عشر مائة وثلث في الدفعة الثانية

محمد علي الوصف الامني مشفق

عفي عنه المالك